

أراد دخول المسجد أولاً . واحتج بخبر المغيرة أنه لا يحرم . لأنه عليه أفضل الصلاة والسلام لم يخرج من المسجد . وقال « إن لك عذراً » قال في الفروع : وظاهره أنه لا يخرج . وأطلق غير واحد : أنه يخرج منه مطلقاً .

قال في الفروع : لكن إن حرم دخوله وجب إخراجه وإلا استحب . قال : ويتوجه مثله من به راحة كرية . ولهذا سأله جعفر بن محمد عن النفط ، أيسرج به ؟ قال : لم أسمع فيه شيئاً ، ولكن يُتَأَذَّى برأئحته . ذكره ابن البناء في أحكام المساجد .

باب صلاة أهل الأعدار

قوله « وَيُصَلِّي الْمَرِيضُ ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ « صَلِّ قَائِماً » » .

وهذا بلا نزاع ، مع القدرة عليه . وكذا يلزمه لو أمكنه القيام معتمداً على شيء ، أو مستنداً على حائط ، أو غيره . وعند ابن عقيل : لا يلزمه اكتراء من يقيمه ويعتمد عليه .

فائدة : لو قدر على قيام في صورة راكم - لحذب أو كبر ، أو مرض ونحوه - لزمه ذلك بقدر ما أمكنه . ويأتى كلام ابن عقيل في الأحذب .

قوله « فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَقَاعِداً » .

بلا نزاع . وكذا إن كان يلحقه بالقيام ضرر ، أو زيادة مرض ، أو تأخر برء ونحوه . فإنه يصلي قاعداً ، على الصحيح من المذهب . وعنه لا يصلي قاعداً إلا إذا عجز عن القيام رويناه . وأسقط القاضي القيام بضرر متوهم ، وأنه لو تحمل الصيام والقيام حتى زاد مرضه أثم . ونقل عبد الله : إذا كان قيامه يوهنه ويضعفه : أحبُّ إلى أن يصلي قاعداً .

وقال أبو المعالي : يصلي شيخ كبير قاعداً إن أمكن معه الصوم .

فائدتاه

إمدهما : لو كان في سفينة ، أو بيت قصير سقفه ، وتعذر القيام والخروج ، أو خاف عدواً إن انتصب قائماً : صلى جالساً ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : يصلي قائماً ما أمكنه ، لأنه إن جلس جلس منحنيًا . ثم إذا ركع ، فقليل : يستحب أن يزيد قليلاً . وقيل : يزيد . فإن عجز حتى رقبته . قال في الفروع : فظاهره يجب . وجزم بالثاني ابن تيمم ، وابن حمدان . وأطلقهما في الفروع .

الثانية : حيث قلنا « يصلي قاعداً » فإنه يترع استحباباً ، على الصحيح من المذهب . وعنه يجب التربع ، وعنه إن أطال القراءة ترع ، وإلا افترش . وحيث ترع فإنه يثنى رجليه ، كالمتنفل قاعداً على مامر ، لكن إن قدر أن يرتفع إلى حد الركوع لزمه ذلك ، وإلا ركع قاعداً . قاله أبو المعالي في النهاية . وصاحب الرعاية .

وقال ابن تيمم : ويثنى رجليه في سجوده . وفي الركوع روايتان . وتقدم الصحيح من المذهب : هل يثنى رجليه في ركوعه كسجوده أم لا ؟ في باب صلاة التطوع .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ ﴾ أنه لو لم يشق القعود عليه أنه لا يصلي على جنب ، بل يصلي قاعداً . وهو أحد الوجهين .

والصحيح من المذهب : أنه يصلي على جنبه إذا شق عليه الصلاة قاعداً ولو بتعديه بضرب ساقه ونحوه ، وعليه أكثر الأصحاب . ويحتمله كلام المصنف .

فائدة : حيث جازله الصلاة على جنبه . فالأفضل : أن يكون على جنبه الأيمن ، وليس بواجب . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : يلزمه الصلاة على جنبه الأيمن .

قوله ﴿ فَإِنْ صَلَّى عَلَى ظَهْرِهِ ، وَرَجَلَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهما روايتان . وأطلقهما في المستوعب ، والرعاية الكبرى ، وابن تيميم ، وابن منجا في شرحه .

إمراهما : تصح صلاته . وهو المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والعمدة [والتلخيص] والمحرر ، والإفادات ، والوجيز ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية . وصححه في مجمع البحرين ، ونصره . وقدمه في الكافي ، والفروع ، والفائق ، والنظم . قال الزركشي : هذا الأشهر .

والوجه الثاني : لا يصح . ونصره المصنف ومال إليه . قال في الشرح : عدم الصحة أظهر . وقدمه في الرعاية الصغرى ، والحاويين . وهو ظاهر ما جزم به في النور ، والم منتخب ، والمذهب الأحمد . لأنهم ما أباحوا الصلاة على الظهر إلا مع العجز عن الصلاة على جنبه . وعنه يخيّر . نقل الأثرم وغيره : يصلى كيف شاء كلاهما جائز ، ونقل صالح ، وابن منصور : يصلى على ما قدر وتيسر له . انتهى . فعلى المذهب : يكره فعل ذلك . قطع به في الفروع ، والرعاية . وقال في الهداية ، والمذهب ، وغيرهما : يكون تاركاً للمستحب . قال في مجمع البحرين : يكون تاركاً للأولى .

تنبيه : محل الخلاف : إذا كان قادراً على الصلاة على جنبه وصلى على ظهره . أما إذا لم يقدر على الصلاة على جنبه : فإن صلاته صحيحة على ظهره بلا نزاع .
فائدة : قال في مجمع البحرين : فعلى القول بالصحة : صلاته على جنبه الأيسر أفضل من استلقائه في أصح الوجهين . وعكسه ظاهر كلام القاضى ، وأبى الخطاب قوله ﴿ وَيُؤْمِي بِالْثَرْكُوعِ وَالسُّجُودِ ﴾ .

يعنى مهما أمكنه . وهذا المذهب . نص عليه . وقال أبو المعالى : أقل ركوعه مقابلة وجهه ما وراء ركبته من الأرض أدنى مقابلة . وتتمتها الكمال .
فائدة : لو سجد قدر ما أمكنه على شيء رفعه : كره ، وأجزأه . نص عليهما .
وعنه ينجيز . وذكر ابن عقيل رواية : لا يجرئه ، كيده . انتهى .
والصحيح من المذهب : أنه لا بأس بسجوده على وسادة ونحوها . وعنه هو أولى من الإيماء .

قوله ﴿ فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ أَوْ مَأْ بِطَرَفِهِ ﴾ .

هذا المذهب بلاريب . ويكون ناوياً مستحضراً للفعل والقول إن عجز عنه بقلبه . وقال فى التبصرة : صلى بقلبه أو طرفه . وقال القاضى فى الخلاف - وتبعه فى المستوعب - : أو مأ بعينه وحاجبيه ، أو بقلبه . وقاس على الإيماء برأسه . وقال فى الفروع : وظاهر كلام جماعة لا يلزمه الإيماء بطرفه . وهو متجه ، لعدم ثبوته انتهى . قال فى النكت - عن كلام القاضى وصاحب المستوعب - : ظاهره الاكتفاء بعمل القلب . ولا يجب الإيماء بالطرف ، وليس ببعيد . ولعل مراده : أو بقلبه ، إن عجز عن الإيماء بطرفه . وقال الشيخ تقي الدين : لو عجز المريض عن الإيماء برأسه سقطت عنه الصلاة . ولا يلزمه الإيماء بطرفه . وهو رواية عن أحمد .
فائدة : قال ابن عقيل فى الفنون : الأحذب يحدد للركوع نية ، لكونه لا يقدر عليه . كمرىض لا يطبق الحركة يحدد لكل فعل وركن قصداً ، كـ « فُلْكَ » فإنه يصلح فى العربية للواحد والجمع بالنية .

قوله ﴿ وَلَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ ﴾ .

يعنى بحال من الأحوال . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقال فى الكافى كما قال هنا ، وزاد « مادام عقله ثابتاً » قال فى النكت : فيحتمل أنه إذا عجز عن الإيماء بطرفه سقطت الصلاة . ويكون قوله « ولا تسقط الصلاة مادام عقله

ثابتاً « على الوجه المذكور . وهو قدرته على الإيماء بطرفه . ويدل عليه : أن الظاهر أنه ينوى بقلبه مع الإيماء بطرفه . انتهى .

وعنه تسقط الصلاة والحالة هذه . اختارها الشيخ تقي الدين . وضعفها الخلال .

قوله ﴿ فَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ ، أَوْ الْقُعُودِ فِي أَثْنَائِهَا : انتقل إِلَيْهِ . وَأَتَمَّهَا ﴾

وهذا بلا نزاع ، لكن إن كان لم يقرأ قام فقرأ . وإن كان قد قرأ قام وركع بلا قراءة . وبينى على إيمائه . وبينى عاجز فيهما .

ولو طرأ عجز فأتى الفاتحة في انحطاطه أجزأ ، إلا من برىء فأتى في ارتفاعه ، فإنه لا يجزئه . قطع به أكثر الأصحاب . قال في الفروع : ويتوجه من عدم الاجزاء بالتحريم منحنطاً لا تجزئه . وقال المجد : لا تجزئه التحريم .

فوائد

إمداها : لو قدر على الصلاة قائماً منفرداً وجالساً في الجماعة : خيّر بينهما ، على الصحيح من المذهب . قطع به في الكافي ، والمجد في شرحه ، ومجمع البحرين ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، وغيرهم . وقدمه في الفروع [والنسكت] ، وابن تيم ، والرعاية الكبرى : وغيرهم . قال في النسكت : قدمه غير واحد . وقيل : صلاته في الجماعة أولى . وقيل : تلزمه الصلاة قائماً .

قلت : وهو الصواب . لأن القيام ركن لا تصح الصلاة إلا به مع القدرة عليه ، وهذا قادر . والجماعة واجبة تصح الصلاة بدونها ، وقعودهم خلف إمام الحي للدليل خاص . ثم وجدت أبا المعالى قدم هذا .

وتقدم لو كان به ريح ونحوه ، ويقدر على حبسه حال القيام ، ولا يقدر على حبسه حال الركوع والسجود ، فهل يركع ويسجد ، أو يومئ ؟ في باب الحيض عند قوله « وكذلك من به سلس البول » .

الثانية : لو قال : إن أفطرت في رمضان قدرت على الصلاة قائماً . وإن صمت صليت قاعداً . أو قال : إن صليت قائماً لحقني سلس البول ، أو امتنعت على القراءة ، وإن صليت قاعداً امتنع السلس . فقال أبو المعالي : يصلي قاعداً فيهما ، لما فيه من الجمع بينهما في الأولى ، ولسقوط القيام في النفل . ولا صحة مع ترك القراءة والحدث .

وقال في النكت : ومقتضى إطلاق كلام المجد : أنه يصلي قائماً . قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

الثالثة : لو عجز المريض عن وضع جبهته على الأرض ، وقدر على وضع بقية أعضاء السجود : لم يلزمه وضع ذلك ، على الصحيح من المذهب . لأنه إنما وجب تبعاً . وقيل : يلزمه . قاله في القاعدة الثامنة .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وإذا قال ثقات من العلماء بالطب للمريض : إن صَلَّيتَ مُسْتَلْقِيًا : أمكن مُداواتك . فله ذلك ﴾ إلا أنه لا يقبل إلا قول ثلاثة فصاعداً . قال في الفائق : له الصلاة كذلك إذا قال أهل الخبرة إنه ينفعه .

قال في المحرر : ويجوز لمن به رمد أن يصلي مستلقياً إذا قال ثقات الطب : إنه ينفعه . وكذا قال ابن تيميم وغيره . قال ابن مفلح في حواشيه : ظاهر كلام الشيخ وجماعة : أنه لا يقبل إلا قول ثلاثة . وقال ابن منجا في شرحه : وليس بمراد . انتهى .

قلت : الذي يظهر أن مراد المصنف : الجنس مع الصفة . وليس مراده العدد . إذ لم يقل باشتراط الجمع في ذلك أحد من الأصحاب فيما وقفت عليه من كلامهم . وأيضاً فإن ظاهر كلام المصنف متفق عليه . وإنما مفهومه عدم القبول في غير الجمع وليس بمراد .

واعلم أن الصحيح من المذهب : جواز فعل ذلك ، بقول مسلم ثقة ، إذا كان طبيباً حاذقاً فطناً . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن

عبدوس ، والإفادات ، والمنتخب ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ،
والحاويين ، وغيرهم . وقيل : يشترط اثنان . وتقدم ظاهر كلام المصنف وغيره .

فوائده

إمراها : حيث قبلنا قول الطبيب : فإنه يكفي فيه غلبة الظن ، على الصحيح
من المذهب . وقيل : يشترط لقبول خبره أن يكون عن يقين .
قلت : وهو بعيد جداً .

الثاني : قوله ﴿ وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي السَّفِينَةِ قَاعِدًا لِقَادِرٍ عَلَى الْقِيَامِ ﴾
بلا نزاع ، ولو كانت سائرة . ويجوز إقامة الجماعة فيها ، على الصحيح من
المذهب . وعنه لا تقام إن صلوا جلوساً . نص عليه . حكاه ابن أبي موسى .

الثالث : لو كان في السفينة ، ولا يقدر على الخروج منها : صلى على حسب
حاله فيها . وأتى بما يقدر عليه من القيام وغيره ، على ما تقدم . وكلما دارت انحراف
إلى القبلة في الفرض . على الصحيح من المذهب . وقيل : لا تجب كالنفل ، على
الأصح فيه .

قلت : فيعابى بها على هذا القول ، وعلى القول الثاني في النافلة .
[وتقدم هذا في باب استقبال القبلة .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : صحة الصلاة في السفينة ، مع القدرة على
الخروج منها . وهو الصحيح من المذهب . وعنه لا تصح [.
قوله ﴿ وَتَجُوزُ صَلَاةُ الْفَرَضِ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، خَشْيَةَ التَّأَذِّي بِالْوَحَلِ ﴾
وكذا بالمطر ، وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم
وعنه لا تصح . واختاره في الإرشاد .

قوله ﴿ وَهَلْ يُجُوزُ ذَلِكَ لِلْمَرِيضِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾
وأطلقهما في الهداية ، والخلاصة ، وابن تيم ، والإرشاد .

إمراءهما : لا يجوز . وهو المذهب . نقله الأكثر . واختاره أيضاً أكثر الأصحاب . قال المجد ، وصاحب الفروع ، ومجمع البحرين : اختاره أكثر الأصحاب . وصححه في الرايتين . وصححه في النظم إذا لم يتضرر . وقدمه في الفروع ، والمستوعب . ومجمع البحرين ، وغيرهم .

والرواية الثانية : يجوز . صححه في التصحيح . واختاره أبو بكر . وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس . وقدمه في المحرر ، والفاائق ، والخواشي . قلت : وهو الصواب .

وعنه يجوز إذا لم يستطع النزول . نص عليها في رواية إسحاق بن إبراهيم . قال في الفروع : ولم يصرح بخلافه . وجزم به في الفصول وغيره .

وقيل : إن زاد تضرره جاز ، وإلا فلا . وجزم به في الشرح . وقدمه في النظم قال المجد : والصحيح عندي : أنه متى تضرر بالنزول ، أو لم يكن له من يساعده على نزوله وركوبه : صلى عليها . وإن لم يتضرر به كان كالصحيح . انتهى . وقال في المذهب : إن كانت صلاته عليها كصلاته على الأرض : لم يلزمه النزول فإن كان إذا نزل أمكنه أن يأتي بالأركان أو بعضها ، أو لم يكن ذلك ممكناً على الراحلة : لزمه النزول إذا كان لا يشق عليه مشقة شديدة . فإن كانت المشقة متوسطة فعلى روايتين .

وتقدم في باب استقبال القبلة صفة الصلاة على الراحلة في الفرض وغيره .

فوائد

إمراءها : أجرة من ينزله للصلاة ، كماء الوضوء على ماتقدم . ذكره أبو المعالي

الثانية : لو خاف المريض بالنزول : أن ينقطع عن رفقته إذا نزل ، أو يعجز عن ركوبه إذا نزل : صلى عليها ، كالحائض على نفسه بنزوله من عدو ونحوه .

الثالثة : وكذا حكم غير المريض . ذكره جماعة من الأصحاب ، منهم القاضي

وابن عقيل . ونقل معناه ابن هانئ . ولا إعادة عليه ، ولو كان عذراً نادراً .
وذكر ابن أبي موسى : إن لم يستقبل ، لم يصح إلا في حال المسابقة .
قال في الفروع : ومقتضى كلام الشيخ - يعني به المصنف - جوازه لخائف
ومريض .

الرابعة : لو كان في ماء وطين أو ماء ، كصلوب ومربوط ، على الصحيح
من المذهب . وعنه يسجد على متن الماء كالغريق ، على الصحيح من المذهب فيه
وقيل في الغريق : يومي . والصحيح من المذهب : أنه لا إعادة على واحد من
هؤلاء . وعنه يعيد الكل .

الخامسة : لو أتى بالمأمور الذي عليه ، وصلى على الراحلة بلا عذر قائماً ، أو صلى
في السفينة من أمكنه الخروج منها ، وهي واقفة أو سائرة : صح على الصحيح
من المذهب . قدمه في الفروع . وعنه لا تصح . وقطع به في المستوعب ، والمغنى ،
وغيرهما في الراحلة . وقدمه أبو المعالي وغيره .

وقال في الفصول - في السفينة - : هل تصح ، كما لو كانت واقفة أم لا .
كالراحلة ؟ فيه روايتان . انتهى .

وحكم العجلة والمخفة ونحوهما في الصلاة فيها : حكم الراحلة والسفينة ، على
ما تقدم ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، ومجمع البحرين .
قال ابن تيمم : وفي الصلاة على العجلة من غير عذر وجهان ، أحدهما :
الصحة . قال في الفروع : وقطع جماعة لا تصح هنا . كعلق في الهواء من غير ضرورة
قال في مجمع البحرين : المنع هنا أوجه من المنع هناك . قال ابن عقيل :
لا تصح في العجلة . لأنها غير مستقرة ، كالأرجوحة ، مع أنه اختار الصحة على
الراحلة والسفينة كما تقدم . قال في مجمع البحرين : وما قاله بعيد جداً ، لكون
السفينة فوق الماء . وظهر الحيوان أقرب إلى التزلزل وعدم القرار من جماد معظمه
على الأرض . فهي أولى بالصحة . انتهى .

قال في الفروع : فظاهر ما جزم به أبو المعالي وغيره : أنها تصح في الواقعة .
وجزم أبو المعالي وغيره : أنه لا يصح السجود ، وأنها لا تصح في أرجوحة لعدم
تمكنه عرفاً . قال ابن عقيل ، وابن شهاب : ومثلها زورق صغير .
وجزم المجد في شرحه : أنها لا تصح في أرجوحة ، ولا من معلق في الهواء
وساجد على هواء أو ماء قدماه ، أو على حشيش أو قطن أو ثلج ، ولم يجد حجمه
ونحو ذلك ، لعدم إمكان المستقر عليه . انتهى .
فعلى رواية عدم الصحة في السفينة : يلزمه الخروج منها للصلاة . زاد ابن حمدان
وغيره : إلا أن يشق على أصحابه . نص عليه .

السادس : لا يشترط كون ما يحاذي الصدر مقراً . فلو حاذاه رَوْزَنَةٌ ونحوها
صحت ، بخلاف ماتحت الأعضاء . فلو وضع جبهته على قطن منتفش لم تصح .

[قصر الصلاة في السفر]

تبيين : اشتمل قول المصنف في قصر الصلاة ﴿ ومن سافر سَفَرًا مباحًا ﴾ على
منطوق ومفهوم . والمفهوم ينقسم إلى قسمين : مفهوم موافقة ، ومفهوم مخالفة .
فالمنطوق : جواز القصر في السفر المباح مطلقاً ، وهو صحيح . وهو المذهب .
وعليه جماهير الأصحاب . وعنه يشترط أن يكون مباحاً غير نزهة ولا فرجة . اختاره
أبو المعالي . لأنه لَهُوَ بلا مصلحة ولا حاجة . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاويين ،
والمذهب .

ونقل محمد بن العباس : يشترط أن يكون سفر طاعة . وهو ظاهر كلام
ابن حامد .

وقال في المبهم : إذا سافر للتجارة مكثراً في الدنيا . فهو سفر معصية^(١) .

(١) هذا إذا قصد من المكثرة الفخر والكبرياء والعلو في الأرض بغير الحق .

قال فى الرعاىة ، وحواشى ابن مفلح : وفىه نظر .
فعلى المذهب : إن كان أ كثر قصده فى سفره مباحاً جاز القصر . على
الصحيح من المذهب . وعليه أ كثر الأصحاب . وجزم به المجد ، ومجمع
البحرین ، وغيرهما . قال فى الفروع : هو الأصح . وقيل : لا يجوز . ولو تساوى
فى قصده ، أو غلب الحظر : لم يقصر قولاً واحداً .

فوائد

إصداها : لو نقل سفره المباح إلى محرم ، امتنع القصر . على الصحيح من
المذهب . قدمه فى الفروع ، وغيره . واختاره المجد ، وغيره . وصححه فى مجمع
البحرین [والنظم] وغيرهما . قال القاضى فى التعليق : هو ظاهر كلام أحمد . وقيل :
له القصر . وأطلقهما الزركشى .

ولو نقل سفره المحرم إلى مباح - كما لو تاب ، وقد بقى مسافة قصر - فله القصر
على الصحيح من المذهب . وعليه الأ كثر . وقيل : لا يقصر . وقيل : يقصر ولو
بقى أقل من مسافة القصر . وقطع به ابن الجوزى فى المذهب ، ومسبوك الذهب .
الثانىة : يجوز الترخص للزانى إذا غرّب ، ولقواطع الطريق إذا شرّد ،
ونحوهما ، على الصحيح من المذهب . قال ابن تيم : جاز فى أصح الوجهين . وقدمه
المجد فى شرحه ، ومجمع البحرین ، وحواشى ابن مفلح ، والفروع . وكلامه فيه
بعض تعقيد . وقيل : لا يجوز لهم الترخص . وأطلقهما فى الرعايتين ، والحاويين .

الثالثة : يجوز القصر والترخص للمسافر مكرها . على الصحيح من المذهب
كالأسير . وعنه لا يقصر المكره . وقال الخلال : إن أ كره على سفر فى دار
الإسلام قصر . وفى دار الحرب لا يقصر . ومتى صار الأسير فى بلد الكفار أتم .
نص عليه . وفىه وجه يقصر .

الرابعة : تقصر الزوجة والعبد تبعاً للزوج والسيد ، في نيته وسفره . على الصحيح من المذهب .

قلت : فيعاني بها .

وفيهما وجه في النواذر : لا قصر . وقدمه في الرعاية الكبرى ، لكن قال : الأول أقيس وأشهر . وذكر أبو المعالي : تعتبر نية من لها أن تمتنع . قال : والجيش مع الأمير ، والجندي مع أميره ، إن كان رزقهم من مال أنفسهم ، ففي أيهما تعتبر نيته ؟ فيه وجهان . وإن لم يكن رزقهم في مالهم - كالأجير والعبد لشريكين - ترجح نية إقامة أحدهما .

الخامسة : يقصر من حبس ظلماً ، أو حبسه مرض ، أو مطر ونحوه ، على الصحيح من المذهب . بخلاف الأسير . قال في الفروع : ويحتمل أن يبطل حكم سفره . لوجود صورة الإقامة .

قال أبو المعالي : كقصره لوجود صورة السفر في التي قبلها .
وأما المفهوم : فمفهوم الموافقة . وهو ما إذا كان سفره مستحباً أو واجباً ، كسفر الحج ، والجهاد والهجرة ، وزيارة الإخوان ، وعيادة المرضى ، وزيارة أحد المسجدين^(١) والوالدين ونحوه . فيجوز القصر فيه بلا نزاع .
ومفهوم المخالفة : يشمل قسمين .

القسم الأول : سفر المعصية . فلا يجوز القصر فيه ، على الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . واختار الشيخ تقي الدين جواز القصر فيه . ورجحه ابن عقيل في بعض المواضع . وقاله بعض المتأخرين .
فعلى المذهب : لا يجوز له القصر ، ولأكل الميتة إذا اضطر إليه . على الصحيح من المذهب . ونص عليه . قال في التلخيص : وعليه الأصحاب .

(١) المساجد المستحب السفر للصلاة فيها ثلاثة

وقيل : يجوز له أكل الميتة ، ولا يمنع منه . اختاره في التلخيص . وحكاه في الفروع رواية . وقال : هي أظهر .

فعلى المذهب : إن خاف على نفسه قيل : له تَبُّ وكلُّ .
ويأتى في أول الحَجْر إذا سافر وعليه دين يحل في سفره ، أو هو حالٌّ : هل له الترخص أم لا ؟

فأمره : قال في الرعاية الكبرى : لا يترخص من قصد مشهداً أو مسجداً غير المساجد الثلاثة ، أو قصد قبراً غير قبر النبي صلى الله عليه وسلم .
قلت : أو نبى غيره ^(١) . وجزم بهذا في الرعاية الصغرى .

قال في التلخيص : قاصدُ المشاهد وزيارتها لا يترخص انتهى . [وجزم به في النظم] والصحيح من المذهب : جواز الترخص ^(٢) . قاله في المغنى وغيره .

القسم الثانى : السفر المكروه . فلا يجوز القصر فيه . صرح به ابن منجا فى شرحه . وقاله ابن عقيل فى السفر إلى المشاهد . قال فى الفروع : وهو ظاهر كلام الأصحاب .

قلت : قال فى الهداية : إذا سافر سَفْراً فى غير معصية فله أن يقصر . وكذا فى الخلاصة .

(١) بل النص فى صحيح البخارى وغيره صريح فى النهى الشديد عن هذا ، لأن اتخاذا عيدا هو من الوثنية . وقبور الأنبياء أولى بالتحريم . لأن النفوس أسرع إلى تعظيمها وتقديسها بالعبادة والطواف بها .

(٢) عجيب جدا أن يكون هذا الصحيح ، مع مخالفته الصريحة لنصوص السنة الصحيحة الصريحة . ولشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم تحقيق قيم جدا فى هذا . فارجع إليه فى « اقتضاء الصراط المستقيم » وغيره من كتب شيخ الإسلام ، وفى « إغاثة اللهفان » وغيره من كتب ابن القيم . وفى كتاب التوحيد لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وشرحه « فتح المييد » للشيخ عبد الرحمن بن حسن .
رحمهم الله .

فظاهرها : جوز المسح في السفر المكروه . قال في تذكرة ابن عبدوس :
ويسن لمسافر لغير معصية انتهى . ومن يحيز القصر في سفر المعصية فهذا بطريق أولى
قوله ﴿ يَبْلُغُ سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا ﴾

الصحيح من المذهب : أنه يشترط في جواز القصر : أن تكون مسافة السفر
ستة عشر فرسخاً براً أو بحراً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وعنه
يشترط أن يكون عشرين فرسخاً . حكاه ابن أبي موسى فمن بعده .
واختار الشيخ تقي الدين جواز القصر في مسافة فرسخ . وقال أيضاً : إن حُدِّ
فتحديده بهريد أجود .

وقال المصنف ، والشيخ تقي الدين أيضاً : لا حجة للتحديد ، بل الحجة مع
من أباح القصر لكل مسافر ، إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه .

فوائد

إبراهيم : الصحيح من المذهب ، أن مقدار المسافة : تقريب لا تحديد . قال
في الفروع : وظاهر كلامهم تقريباً . وهو أولى .
قلت : هذا مما لا يشك فيه .

وقال أبو المعالي : المسافة تحديد . قال ابن رجب في شرح البخاري : الأميال
تحديد . نص عليه الإمام أحمد .

الثاني : الستة عشر فرسخاً يومان قاصدان . وذلك أربعة بُرْد . والبريد
أربعة فراسخ . والفرسخ ثلاثة أميال هاشمية . وبأميل بنى أمية ميلان ونصف .
والميل اثنا عشر ألف قدم . قاله القاضي وغيره . وقطع به في الفروع ، وغيره .
وذلك ستة آلاف ذراع . والذراع أربعة وعشرون إصبعاً معترضة معتدلة . قطع
به في الفروع وغيره . وقال أبو الفرج بن أبي الفهم : الميل أربعة آلاف ذراع
بالواسطي . انتهى .

وقيل : هو ألف خطوة بخطى الجمل .

وقدم في الرعاية أنه ألفا خطوة ، ثم قال قلت : يحتمل أن يكون الخلاف باختلاف خطوته ، ثم قال : وقيل الميل ألف باع . كل باع أربعة أذرع فقط ، كل ذراع أربعة وعشرون إصبعاً ، كل إصبع ست حبات شعير بطون بعضها إلى بطون بعض ، عرض كل شعيرة ست شعرات برذون . انتهى .

وقال الحافظ العلامة ابن حجر ، في فتح الباري شرح صحيح البخاري : وقيل : الميل ثلاثة آلاف ذراع . نقله صاحب البيان . وقيل : ثلاثة آلاف وخمسة . وصححه ابن عبد البر ، ثم قال : الذراع الذي ذكر : قد حرر بذراع الحديد المستعمل الآن في مصر والحجاز في هذه الأعصار ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن . فعلى هذا : فالميل بذراع الحديد على القول المشهور : خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعا . قال : وهذه فائدة نفيسة قلّ من تنبه إليها انتهى .

الثالثة : قال الجوهري : الميل من الأرض : منتهى مد البصر . وقيل : حده أن ينظر إلى الشخص في أرض مسطحة ، فلا يدرى : هو رجل أو امرأة ، أهو ذاهب أم هو آتٍ ؟

الرابعة : المعتبر نية المسافة لاحتقيقتها . فلو رجع قبل استكمالها فلا إعادة عليه ، على الصحيح من المذهب . وعنه يعيد من لم يبلغ المسافة . حكاه القاضي في شرحه قال : وهي أصح . وهي من المفردات .

ولو شك في قدر المسافة لم يقصر . فلو خرج لطلب آبق ونحوه ، على أنه متى وجده رجع : لم يقصر ولو بلغ مسافة القصر . على الصحيح من المذهب . نص عليه . واختار ابن أبي موسى ، وابن عقيل : القصر بيلوغ المسافة ، وإن لم ينوها . وجزم به في المستوعب ، كنية بلد بعينه يجهل مسافته ثم علمها ، فإنه يقصر بعد علمه كجاهل بجواز القصر ابتداء .

ويأتى إذا سافر غير مكلف سفرأ طويلاً ، ثم كلف فى أثناءه بعد قوله « وإذا أقام لقضاء حاجته » .

الخامسة : لا يقصر سائح ولا هائم لا يقصد مكاناً معيناً . جزم به فى الرعاية الصغرى . قال فى السكبرى : لا يترخص فى الأصح . وقال : كذا لا يترخص تأنه .
تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أن أهل مكة ومن حولهم كغيرهم إذا ذهبوا إلى عرفة ومزدلفة ومنى ، وهو صحيح . فلا يجوز لهم القصر ولا الجمع ، على الصحيح من المذهب ^(١) نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به فى المستوعب وغيره . وقدمه فى الفروع ، وقال : اختاره الأكثر . وقدمه فى الفائق ، وقال : لا يجمعون ولا يقصرون عند جمهور أصحابنا . واختار أبو الخطاب فى العبادات الخمس ، والشيخ تقي الدين : جواز القصر والجمع لهم . فيعابى بها . واختار المصنف جواز الجمع فقط . قال فى الفروع : وهو الأشهر عن أحمد . فيعابى بها .

تنبيهات

أمرها : ظاهر قوله ﴿ إذا فارق بيوت قرّيته ﴾ أنه لا بد أن يفارق البيوت العامة والخربة . وهو وجه اختاره القاضى . والصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب : أنه لا يشترط أن يفارق البيوت الخربة ، بل له القصر إذا فارق البيوت العامة ، سواء وليها بيوت خربة أو البرية . ويحتمله كلام المصنف هنا .
أما إن ولى البيوت الخربة بيوت عامرة : فلا بد من مفارقة البيوت الخربة والعامة التى تليها . قال أبو المعالى : وكذا لو جعل الخراب مزارع وبساتين يسكنه أهله ولو فى فصل النزهة .

الثانى : مفهوم كلامه : أنه لا يقصر إلا إذا فارق البيوت ، سواء كانت داخل السور أو خارجه . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

(١) حقق ابن القيم فى زاد المعاد وغيره : أنهم كانوا يصلون قصرأ بمنى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقيل : له القصر إذا فارق سور بلده ، ولو لم يفارق البيوت . قدمه في الفائق .

الثالث : ظاهر كلامه أيضاً - وكثير من الأصحاب - : جواز القصر إذا فارق

بيوت قريته ، سواء اتصل به بلد آخر أو لا . واعتبر أبو المعالي انفصاله ولو بذراع .
موجود في كلام الجد وغيره : لا يتصل . وقال في الرعاية الكبرى : وإذا تقاربت
قريتان أو حلتان فهما كواحدة . وإن تباعدتا فلا .

فأمرناه

إبراهيم : قال أبو المعالي : لو برزوا بمكان لقصد الاجتماع ، ثم بعد اجتماعهم
ينشئون السفر من ذلك المكان . فلا قصر حتى يفارقوه . قال في الفروع : وظاهر
كلامهم يقصرون . وهو متجه . انتهى .

الثاني : يعتبر في سكان القصور والبساتين مفارقة ما نسبوا إليه عرفاً . واعتبر
أبو المعالي ، وأبو الوفاء مفارقة من صعد جبلاً : المكان المحاذي لردوس الحيطان
ومفارقة من هبط : لأساسها . لأنه لما اعتبر مفارقة البيوت إذا كانت محاذية اعتبر
هنا مفارقة ستمها .

قوله ﴿ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِتِمَامِ ﴾ .

وهذا المذهب بلا ريب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : الإتمام
أفضل .

قوله ﴿ وَإِنْ أَتَمَّ جَاَزَ ﴾ .

يعنى من غير كراهة . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه .
وقيل : لا يجوز الإتمام . قال في الفائق : وعنه التوقف . وعنه لا يعجبني الإتمام .
وقيل : يكره الإتمام . اختاره الشيخ تقي الدين . قال في الفروع : وهو أظهر .
قلت : ويحتمله كلام المصنف .

قال في القاعدة الثالثة ، وعن أبي بكر : أن الركعتين الأخيرتين تنفل ،

لا يصح اقتداء المفترض به فيهما . وهو متمش على أصله . وهو عدم اعتبار نية القصر ،
ويأتى عنه اشتراط النية : هل الأصل فى صلاة المسافر أربع أو ركعتان ؟

فائده : يوتر فى السفر ، ويصلى سنة الفجر أيضاً . ويخير فى غيرها . هذا المذهب .

وقال الشيخ تقي الدين : بسن ترك التطوع بغير الوتر ، وسنة الفجر . قيل
للإمام أحمد : التطوع فى السفر ؟ قال : أرجو أنه لا بأس به . وأطلق أبو المعالى
التخيير فى النوافل والسنن الراتبية .

قلت : هو فعل كثير من السلف .

ونقل ابن هانئ : يتطوع أفضل . وجزم به فى الفصول ، والمستوعب ،
والرعاية ، وغيرهم . واختاره الشيخ تقي الدين فى غير الرواتب . ونقله بعضهم
إجماعاً . قال فى الفائق : لا بأس بتنفل المسافر . نص عليه .

قوله ﴿ فَإِنْ أَحْرَمَ فِي الْحَضَرِ ثُمَّ سَافَرَ ، أَوْ فِي السَّفَرِ ثُمَّ أَقَامَ : لَزِمَهُ
أَنْ يُتِمَّ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب فيهما . قال فى الفروع : ومن أوقع بعض صلاته مقبلاً
— كراكب سفينة — أتم . وجعلها القاضى وغيره أصلاً لمن ذكر صلاة سفر فى حضر
وقيل : إن نوى القصر ، مع علمه بإقامته فى أثناءها ، صح .
فعلى المذهب : لو كان مسح فوق يوم وليلة بطلت فى الأشهر . لبطلان الطهارة
ببطلان المسح .

فائدته

إمدهما : لو دخل وقت الصلاة على مقيم ثم سافر : أتمها . على الصحيح
من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قال فى الحواشى : هو قول أصحابنا . وهو
من المفردات . وعنه يقصر . اختاره فى الفائق . وحكاه ابن المنذر إجماعاً ، كقضاء
المريض ما تركه فى الصحة ناقصاً ، وكوجوب الجمعة على العبد الذى عتق بعد

الزوال ، وكالمسح على الخفين . وقيل : إن ضاق الوقت لم يقصر . وعنه إن فعلها في وقتها قصر . اختارها ابن أبي موسى .

الثانية : لو قصر الصلاتين في السفر في وقت أولاهما ، ثم قدم قبل دخول وقت الثانية : أجزاء . على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يجزئه . ومثله لو جمع بين الصلاتين في وقت أولاهما بتيمم ، ثم دخل وقت الثانية وهو واجد للماء .
قوله ﴿ وَإِذَا ذَكَرَ صَلَاةَ حَضَرٍ فِي سَفَرٍ ، أَوْ صَلَاةَ سَفَرٍ فِي حَضَرٍ لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ 》 .

هذا المذهب فيهما . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقيل : يقصر فيما إذا ذكر صلاة سفر في حضر .
وحكى وجه يقصر أيضاً في عكسها ، اعتباراً بحالة أدائها ، كصلاة صحة في مرض . وهو خلاف ما حكاه الإمام أحمد وابن المنذر إجماعاً .

قوله ﴿ أَوْ أَتَمَّ بِمُقِيمٍ ، أَوْ عَنِ يَشْكُ فِيهِ : لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ 》
وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه لا يلزمه الإتمام إلا إذا أدرك معه ركعة فأكثر . اختارها في الفائق .
فعليها يقصر من أدرك التشهد في الجمعة .

وعلى المذهب : يتم . نص عليه . قال في الفروع : ويتوجه تخريج من صلاة الخوف يقصر مطلقاً ، كما خرج بعضهم إيقاعها مرتين على صحة اقتداء مفترض بمقتفل .

فائدة : لو نوى المسافر القصر - حيث يحرم عليه - عالماً به ، كمن نوى القصر خلف مقيم عالماً . فالصحيح من المذهب : أن صلاته لا تنعقد ، لئنه ترك المتابعة ابتداءً ، كنية مقيم القصر ونية مسافر ، وعقد الظهر خلف إمام جمعة نص عليه .
وقيل : تنعقد . لأنه لا يعتبر للإتمام تعيينه بنية . فيتم تبعاً ، كما لو كان غير

عالم . وإن صح القصر بلا نية قصر . قال في الرعاية - وتابعه في الفروع وغيره -
وتتخرج الصحة في العبد إن لم تجب عليه الجمعة . وإن صلى المسافر خلف من يصلي
الجمعة ونوى القصر : لزمه الإتمام . على الصحيح من المذهب .

وقال أبو المعالي : يتجه أن تجزئه إن قلنا الجمعة ظهر مقصورة . قال أبو المعالي
وغيره : وإن ائتم من يقصر الظهر بمسافر أو مقيم يصلي الصبح : أتم .

قوله ﴿أَوْ أَحْرَمَ بِصَلَاةٍ يُلْزِمُهُ إِتْمَامُهَا فَفَسَدَتْ وَأَعَادَهَا﴾ . لزمه أن يُتِمَّ

إذا أحرم بصلاة يلزمه إتمامها ففسدت . إن كان فسادها عن غير حدث
الإمام ، لزمه إتمامها ، قولاً واحداً . وإن كان فسادها لكون الإمام بان محدثاً
بعد السلام : لزمه الإتمام أيضاً . وإن بان محدثاً قبل السلام : ففي لزوم الإتمام
وجهان . وأطلقهما في التلخيص ، والفروع ، وابن تيميم ، والرعايتين ، والحاويين .
وقال في الرعاية الكبرى ، في موضع آخر : فله القصر في الأصح .
قال أبو المعالي : إن بان محدثاً مقيماً معاً قصر . وكذا إن بان حدثه أولاً ،
لا عكسه .

فأمرناه

إِصْرَاهُمَا : لو صلى مسافر خائف بالطائفة الأولى ركعة ، ثم أحدث
واستخلف مقيماً ، لزم الطائفة الثانية الإتمام لائتمامهم بمقيم . وأما الطائفة الأولى : فإن
نواها مفارقة الأول قصرها ، وإن لم ينووا مفارقتها أتموا ، لائتمامهم بمقيم . قاله في
مجمع البحرين ، والفروع ، وغيرهما .

الثانية : لو ائتم من له القصر جاهلاً حدث نفسه بمقيم ، ثم علم حدث نفسه
فله القصر . لأنه باطل لا حكم له .

قوله ﴿أَوْ لَمْ يَنْوِ الْقَصْرَ﴾ يعني عند الإحرام ﴿لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يشترط في جواز القصر : أن ينويه عند الإحرام .
وعليه جماهير الأصحاب . وقال أبو بكر : لا يحتاج القصر والجمع إلى نية . واختاره
الشيخ تقي الدين . واختاره جماعة من الأصحاب في القصر .
قال ابن رزين في شرحه : والنصوص صريحة في أن القصر أصل . فلا حاجة
إلى نيته . قال في الفروع : والأشهر ولو نوى الإتمام ابتداء . لأنه رخصة . فيتخير
مطلقاً كالصوم .

قال الزركشي : قلت قد ينبني على ذلك فعل الأصل في صلاة المسافر الأربع
وجوز له ترك ركعتين . فإذا لم ينو القصر لزمه الأصل ، ووقعت الأربع فرضاً
أو أن الأصل في حقه ركعتان ، وجوز له أن يزيد ركعتين تطوعاً . فإذا لم ينو
القصر فله فعل الأصل ، وهو ركعتان ؟ فيه روايتان . المشهور منهما : الأول .
والثاني : أظنه اختيار أبي بكر .

وينبني على ذلك إذا اتم به مقيم : هل يصح بلا خلاف ، أو هو كالمفترض
خلف المتنفل ؟

ويشترط أيضاً : أن يعلم أن إمامه إذن مسافر ، ولو بأمانة وعلامة كهيئة
لباس . لأن إمامه نوى القصر عملاً بالظن . لأنه يتعذر العلم . ولو قال : إن قصر
قصرت ، وإن أتم أتممت - : لم يضر .

ثم في قصره إن سبق إمامه الحدث قبل علمه بحاله وجهان . لتعارض الأصل
والظاهر . وأطلقهما في الفروع [ومختصر ابن تيم] قال في الرعاية : وله القصر في
الأصح [وقدمه في المغنى والشرح] .

فأمره : لو استخلف الإمام المسافر مقيماً لزم المأمومون الإتمام . لأنهم باقتدائهم
الزموا حكم تحريمته . ولأن قدوم السفينة بلده يوجب الإتمام وإن لم يلتزمه .
وتقدم إذا استخلف مسافر مقيماً في الخوف ، وإذا استخلف مقيم مسافراً لم
يكن معه : قصر .

فوائد

منها : لو شك في الصلاة : هل نوى القصر أم لا ؟ لزمه الإتمام . وإن ذكر فيما بعد أنه كان نوى ، لوجود ما يوجب الإتمام في بعضها . فكذا في جميعها .
قاله الأصحاب . وقال المجد : ينبغي عندى أن يقال فيه من التفصيل ما يقال فيمن شك هل أحرم بفرض أو نفل ؟

ومنها : لو ذكر من قام إلى ثلاثة سهواً قطع . فلو نوى الإتمام أتم وأتى له بركعتين سوى ما سها به . فإنه يلغو . ولو كان من سها إماما بمسافر تابعه ، إلا أن يعلم سهوه . فتبطل صلاته بمتابعته . ويتخرج لا تبطل .
ومنها : لو نوى القصر فأنتم سهواً : ففرضه الركعتان ، والزيادة سهو يسجد لها على الصحيح من المذهب . وقيل : لا .
قلت : فيعابى بها .

ومنها : لو نوى القصر ، ثم رفضه ونوى الإتمام جاز . قال ابن عقيل : وتكون الأوليان فرضاً . وإن فعل ذلك عمداً مع بقاء نية القصر ، بطلت صلاته في أحد الوجهين . وأطلقهما في مختصر ابن تيمم والفروع ، والرعاية الكبرى .
قلت : الصواب الجواز . وفعله دليل بطلان نية القصد .

قوله ﴿ وَمَنْ لَهُ طَرِيقَانِ طَرِيقٌ بَعِيدٌ وَطَرِيقٌ قَرِيبٌ . فَسَلَكَ الْبَعِيدَ . فَلَهُ الْقَصْرُ ﴾

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : لا يقصر إلا لغرض . لا في سلوكه سوى القصر . وخرجه ابن عقيل وغيره على سفر النزهة . وردة في الفروع . قال في الرعاية : وقيل لا يقصر . إن سلكه ليقصر فقط ، ثم قال وقلت : ومثله بقية رخص السفر .

قوله ﴿ أَوْ ذَكَرَ صَلَاةَ سَفَرٍ فِي آخِرِ فَلَهُ الْقَصْرُ ﴾

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه

في الفروع ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم . وصححه الزركشى ، وغيره . ونصره المجد وغيره . وقيل : يلزمه الإتمام . وهو احتمال في المغنى وغيره . وصححه في الرعاية الكبرى ، ونظم نهاية ابن رزين . وأطلقهما ابن تيم ، والحرر ، والفائق ، والرعاية الصغرى ، والحاويين .

فائدة : قال في الفروع : لو ذكرها في إقامة متخللة آتم . وقيل : يقصر ، لأنه لم يوجد ابتداء وجوبها فيه . انتهى .

والذى يظهر : أن مراده بالإقامة المتخللة : التى يتم فيها الصلاة فى أثناء سفره . ومراده أيضاً : إذا كان سفرأ واحداً . بدليل قوله قبل ذلك « ومن ذكر صلاة حضر فى سفر أو عكسه » وقال فى الرعاية : وإن نسيها فى سفر ، ثم ذكرها فى حضر ، ثم قضاها فى سفر آخر : أتمها .

فيحتمل أن صاحب الفروع أراد هذا ، ويكون قوله « ومن ذكر صلاة سفر فى حضر وأراد قضاءها فى الحضر » .

تنبيهان

أمرهما : مفهوم كلام المصنف - وهو من مفهوم الموافقة - أنه لو ذكر الصلاة فى ذلك السفر : أنه يقصر بطريق أولى . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : يلزمه الإتمام . لأنه مختص بالأداء كالجمعة . ونقل المروذى مايدل عليه . قاله المجد . وهو من المفردات .

الثانى : ظاهر قوله « أو ذكر صلاة سفر » أنه لو تعمد المسافر ترك الصلاة حتى خرج وقتها ، أوضاع عنها : أنه لا يقصر . وجزم به فى الحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والمنور ، ونظم المفردات . قدمه فى الرعاية الكبرى ، وابن تيم ، والفائق . وقاله المجد فى شرحه ، وجمع البحرين .

قال فى الفروع : وأخذ صاحب الحرر من تقييد المسألة - يعنى التى قبل هذه -

بالناسى ، ومما ذكره ابن أبى موسى فى التى قبلها - يعنى إذا سافر بعد وجوبها عليه على ما تقدم - أنه يتم من تعمد تأخيرها بلا عذر حتى ضاق وقتها عنها . وقاسه على السفر المحرم . وقاله الحلوانى . فإنه اعتبر أن تفعل فى وقتها . وقال القاضى فى التعليق - فى وجوب الصلاة بأول الوقت - : إن سافر بعد خروج وقتها لم يقصرها . لأنه مفطر . ولا تثبت الرخصة مع التفريط فى المرحص فيه . انتهى .

قال شيخنا فى حواشى الفروع : لا يصلح أن يكون ما ذكره الحلوانى مأخذاً لمسألة الحرر . لأنه جزم بعدم قصرها . وجزم بأنه إذا نسى صلاة فى سفر فذكرها : أنه يقصرها . فلم أنه لا يشترط للقصر كونها مؤداة . لأنه لو اعتبره لم يصح قصر المنسية . انتهى .

قلت : فى قول شيخنا نظر . لأنه إنما استدل على صاحب الفروع بما إذا نسيها . وصاحب الفروع إنما قال « إذا تركها عمداً » وأنه مقاس على السفر المحرم ، وأن الحلوانى قال ذلك . ولا يلزم من تجويز الحلوانى قصرها إذا نسيها : أن يقصرها إذا تركها عمداً .

قال ابن رجب : ولا يعرف فى هذه المسألة كلام للأصحاب . إلا أن بعض الأئمة المتأخرين ذكر أنه لا يجوز القصر . واستشهد على ذلك بكلام جماعة من الأصحاب فى مسائل . وليس فيما ذكره حجة . انتهى . وأراد بذلك المجد . قال فى النكت : ولم أجد أحداً ذكرها قبل صاحب الحرر . انتهى .

وقيل : له القصر ، ولو تعمد التأخير . وهو احتمال فى ابن تيمم . وقال : وهو ظاهر كلام الشيخ - يعنى به المصنف - واختاره فى الفائق . وإليه ميل ابن رجب ونصره فى النكت . ورد ما استدل به المجد . قال ابن البنا فى شرح المجد : من أخر الصلاة عمداً فى السفر وقضاها فى السفر ، فله القصر كالناسى . قال : فلم يفرق أصحابنا بينهما ، وإنما يختلفان فى المأثم . انتهى .

قال ابن رجب : وهو غريب جداً . وذكر القاضي أبو يعلى الصغير في شرح المذهب نحوه . وقال في النكت : وعموم كلام الأصحاب يدل على جواز القصر في هذه المسألة . وصرح به بعضهم . وذكره في الرعاة وجهاً . وهو ظاهر اختياره في المغنى . وذكر عنه ما يدل على ذلك . وجعل ناظم المفردات إتمام الصلاة إذا تركها عمداً حتى يخرج وقتها : من المفردات . فقال :

وهكذا في الحكم من إذا ترك صلاته ، حتى إذا الوقت انفرك وكان عمداً فرضه الإتمام وليس كالناسي يا غلام وهو قد قال «هيأتها على الصحيح الأشهر» وكأنه اعتمد على ما في المحرر قوله ﴿ إِذَا نَوَى الْإِقَامَةَ فِي بَلَدٍ أَكْثَرَ مِنْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ صَلَاةً أَوْ لَيْلَةٍ ، وَإِلَّا قَصَرَ ﴾ .

هذا إحدى الروايات عن أحمد . اختارها الخرقى ، وأبو بكر ، والمصنف . قال في الكافي : هي المذهب . قال في المغنى : هذا المشهور عن أحمد . ونصرها في مجمع البحرين . قال ابن رجب ، في شرح البخارى : هذا مذهب أحمد المشهور عنه . واختيار أصحابه . وجعله أبو حفص البرمكي مذهب أحمد من غير خلاف عنه . وتأول كل ما خالفه مما روى عنه . وجزم به في العمدة ، وناظم المفردات ، وهو منها . وقدمه الناظم .

وعنه إن نوى الإقامة أكثر من عشرين صلاة أتم ، وإلا قصر . وهذه الرواية هي المذهب . قال ابن عقيل : هذه المذهب قال في عمدة الأدلة ، والقاضي في خلافة : هذه أصح الروايتين . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في الإيضاح ، والإفادات ، والوجيز ، والمنور ، ونهاية ابن رزين ، ونظمها ، ومنتخب الأدمى . وقدمه في الفروع ، والمهذبة ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، وابن تيم ، والرعاة الصغرى ، والحاويين ، والفاائق . وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمحرم .

وعنه إن نوى الإقامة أكثر من تسعة عشر صلاة أتم وإلا قصر . قدمه في
الرعاية الكبرى وأطلقهن في مجمع البحرين .
وقال في النصيحة : إن نوى الإقامة فوق ثلاثة أيام أتم وإلا قصر .

فائدتان

إسراهما : يحسب يوم الدخول والخروج من المدة ، على الصحيح من
المذهب . وعنه لا يحسبان منها .

الثانية : لو نوى المسافر إقامة مطلقة ، أو أقام بيادية لا يقام بها ، أو كانت
لا تقام فيها الصلاة : لزمه الإتمام . على الصحيح من المذهب . جزم به في الفائق
وغيره . وقدمه في الفروع ، وابن تيميم ، والرعاية ، وغيرهم .
وقيل : لا يلزمه الإتمام إلا أن يكون بموضع تقام فيه الجمعة . وقيل : أو غيرها .
ذكره أبو المعالي . وقال في التلخيص ، والبلغة : إقامة الجيش للغزو لا تمنع الترخص
وإن طالت . فعمله عليه أفضل الصلاة والسلام .

قال في النسكت : يشترط في الإقامة التي لا تقطع السفر ، إذا نواها : الإمكان
بأن يكون موضع لبث وقرار في العادة . فعلى هذا : لو نوى الإقامة بموضع لا يمكن :
لم يقصر ، لأن المانع نية الإقامة في بلدة . ولم توجد . وقال أبو المعالي ، في شرح
الهداية : فإن كان لا يتصور الإقامة فيها أصلاً ، كالمفازة . ففيه وجهان . انتهى .
وقال الشيخ تقي الدين وغيره : إن له القصر والفطر ، وإنه مسافر ، ما لم يجمع
على إقامة ويستوطن .

قوله ﴿ وَإِذَا أَقَامَ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ ﴾ .

قصر أبداً . يعنى إذا لم ينو الإقامة . ولا يعلم فراغ الحاجة قبل فراغ مدة
القصر . وهذه الصورة يجوز فيها القصر بلا خلاف . وإن ظن أن الحاجة
لا تنقضى إلا بعد مضي مدة القصر . فالصحيح من المذهب : أنه لا يجوز له

القصر . قدمه في الفروع ، والرعاية . وقيل : له ذلك . جزم به في الكافي ، ومختصر ابن تميم . قال في الحواشي : وهو الذي ذكره ابن تميم وغيره .

فوائد

إصدارها : لو نوى إقامة بشرط ، مثل أن يقول : إن لقيت فلانا في هذا البلد أقمت فيه ، وإلا فلا : لم يصير مقيا بذلك . ثم إن لم يلقه فلا كلام . وإن لقيه صار مقيا إذا لم يفسخ نيته الأولى . فإن فسخها قبل لقائه ، أو حال لقائه : فهو مسافر . فيقصر بلانزاع . وإن فسخها بعد لقائه ، فهو كمن نوى الإقامة المانعة من القصر ، ثم نوى السفر قبل تمام الإقامة ، هل له القصر قبل شروعه في السفر ؟ على وجهين . قاله ابن تميم ، والرعاية . وقدمه في مجمع البحرين .

والصحيح من المذهب : أنه لا يجوز له القصر حتى يشرع في السفر . ويكون كالمبتدئ له كما لو تمت مدة الإقامة . وعليه أكثر الأصحاب . قاله المجد ، ومجمع البحرين .

قال في الفروع : واختار الأكثر : يقصر إذا سافر ، كما لو تمت مدة الإقامة .
والوجه الثاني : - ونقله صالح - : أنه يقصر من حين نوى السفر . فأبطل النية الأولى بمجرد النية . لأنها تثبت بها . وأطلقهما في الفروع .

الثانية : لو مر بوطنه أتم مطلقاً . على الصحيح من المذهب . ونص عليه .
وعنه يقصر ، إذا لم يكن له حاجة سوى المرور .

ولو مر ببلده فيه امرأة ، أو تزوج فيه ، أتم على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعنه يتم أيضاً إذا مر ببلده فيه أهل أو ماشية . وهي من المفردات .
وقيل : أو مال .

وقال في عمدة الأدلة : لا مال منقول . وقيل : إن كان له به ولد أو والد أو دار : قصر ، وفي أهلٍ غيرهما ، أو مال : وجهان .

الثالثة : لو فارق وطنه بنية رجوعه بقرب الحاجة : لم يترخص حتى يرجع ويفارقه . نص عليه . وكذا إن رجع عليه لغرض الاجتياز به فقط ، لكونه في طريق مقصده . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع وغيره . قال المجد ، وجمع البحرين : هذا ظاهر مذهبننا .

وأما على قولنا « يقصر المجتاز على وطنه » فيقصر هنا في خروجه منه أولاً ، وعوده إليه واجتيازه به .

قال في مجمع البحرين ، قلت : وهو ظاهر عبارة الكافي . انتهى .

وإذا فارق أولاً وطنه بنية المضي بلا عود ، ثم بدا له العود لحاجة فترخصه قبل نية عوده جائز . وبعدها غير جائز ، لا في عوده ولا في بلده حتى يفارقه . على الصحيح من المذهب . قدمه في مجمع البحرين . وقال : ذكره القاضي . وقدمه في الفروع .

وعنه يترخص في عوده إليه لافيه ، كنية طارئة للإقامة بقرية قريبة منه . قال المجد : ويقوى عندي أنه لا يقصر إذا دخل وطنه ، ولكن يقصر في عوده إليه .

الرابعة : لا ينتهي حكم السفر ببلوغ البلد الذي يقصده إلا إذا لم ينو الإقامة هذا الصحيح من المذهب . نص عليه . قال في مجمع البحرين : اختاره أكثر الأصحاب . قال الزركشي : هو المنصوص والختار للأكثر . وقيل : بلى .

الخامسة : لو سافر من ليس بمكلف - من كافر وحائض - سفرأ طويلاً ، ثم كلف بالصلاة في أثناءه ، فله القصر مطلقاً فيما بقي . وقيل : يقصر إن بقي مسافة القصر ، وإلا فلا . واختاره في الرايتين .

السادسة : لو رجع إلى بلد أقام به إقامة مانعة : ترخص مطلقاً حتى فيه . نص عليه ، لزوال نية إقامته ، كعوده مختاراً . على الصحيح من المذهب . وقيل : كوطنه .

فائرة: كل من جاز له القصر جاز له الفطر ، ولا عكس . لأن المريض ونحوه لامشقة عليه في الصلاة ، بخلاف الصوم . وقد ينوى المسافر مسيرة يومين ويقطعهما من الفجر إلى الزوال - مثلاً - فيفطر ، وإن لم يقصر . أشار إليه ابن عقيل ، لكنه لم يذكر الفطر . قال في الفروع : فقد يعاني بها . وقال أيضاً : ولعل ظاهر ما سبق : أن من قصر جمع . لكونه في حكم المسافر . قال : وظاهر ما ذكره في باب الجمع لا يجمع .

وقال القاضى - في الخلاف في بحث المسألة - إذا نوى إقامة أربعة أيام : له الجمع ، لا ما زاد . وقيل للقاضى : إذا لم يجمع إقامة لا يقصر ، لأنه لا يجمع ؟ فقال : لا يسلم هذا ، بل له الجمع . انتهى .

وقال في الفروع : وهل يسمح مسح مسافر من قصر ؟ قال الأصحاب - كالقاضى وغيره - هو مسافر ما لم يفسخ ، أو ينوى الإقامة ، أو يتزوج ، أو يقدر على أهل . وقال الأصحاب - منهم ابن عقيل - الأحكام المتعلقة بالسفر الطويل أربعة : القصر ، والجمع ، والمسح ، ثلاثاً ؛ والفطر . قال ابن عقيل : فإن نوى إقامة تزيد على أربعة أيام صار مقياً . وخرج عن رخصة السفر ، ويستبيح الرخص ولا يخرج عن حكم السفر إذا نوى مادونها .

تنبيه : مفهوم قوله ﴿ والملاح الذى معه أهله ، وليس له نيّة الإقامة ببلدٍ ليس له الترخّص ﴾ أنه إذا لم يكن معه أهله : له الترخّص . وهو المذهب ، وهو صحيح . وعليه أكثر الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . ولم يعتبر القاضى - في موضع من كلامه - في الملاح ومن في حكمه كون أهله معه ، فلا يترخص وحده . قال في الفروع : وهو خلاف نصوصه .

فعلى قول القاضى ، وعلى المذهب أيضاً - فيما إذا كان معه أهله مع عدم الترخّص - من المفردات . قال الأصحاب : لتفويت رمضان بلا فائدة ، لأنه يقضيه في السفر ، وكما تقعد امرأته مكانها كقيم .

فأمره : قال في الرعاية : ومثل الملاح من لا أهل له ، ولا وطن ، ولا منزل يقصده ، ولا يقيم بمكان ، ولا يأوى إليه . انتهى .
وتقدم أن الهائم والسائح والتائه لا يترخصون .

فأمرناه

إبراهيم : المسكاري والراعي والفقيج والبريد ونحوهم : كالملاح لا يترخصون ، على الصحيح من المذهب . ونص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وهو من المفردات . وقيل : عنه يترخصون ، وإن لم يترخص الملاح . اختاره المصنف . وقال : سواء كان معه أهله أولا . لأنه مسافر مشقوق عليه . بخلاف الملاح ، واختاره أيضاً الشارح ، وأبو المعالي ، وابن منجا . وإليه ميل صاحب مجمع البحرين . وأطلقهما في الرعايتين ، والحاويين .

الثاني : الفيج . بالفاء المفتوحة والياء المشناة من تحت الساكنة ، والجيم - رسول السلطان مطلقاً . وقيل : رسول الساطان إذا كان راجلاً . وقيل : هو الساعي . قاله أبو المعالي . وقيل : هو البريد .

قوله ﴿فَصَلِّ فِي الْجَمْعِ﴾ . ويجوز الجمع بين الظهر والعصر ، والعشاءين في وقتٍ إحداهما . لثلاثة أمور : السفر الطويل .

الصحيح من المذهب : أنه يشترط لجواز الجمع في السفر : أن تكون مدته مثل مدة القصر ، وعليه الأصحاب . وقيل : ويجوز أيضاً الجمع في السفر القصير . ذكره في المبهج . وأطلقهما .

تنبيه : يؤخذ من قول المصنف « ويجوز الجمع » أنه ليس بمستحب . وهو كذلك ، بل تركه أفضل . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قاله المجد ، وصاحب مجمع البحرين . ونص عليه . وقدمه في الفروع . وغيره . وعنه الجمع أفضل . اختاره أبو محمد الجوزي وغيره ، كجَمْعِ عرفة ومزدلفة . وعنه التوقف .

قوله ﴿ فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا ﴾ .

الصحيح من المذهب : جواز الجمع في وقت الأولى كالثانية . وعليه جماهير الأصحاب . قال الزركشي : هو المشهور المعمول به في المذهب . قال في مجمع البحرين : هذا المشهور عن أحمد . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : لا يجوز الجمع للمسافر إلا في وقت الثانية ، إذا كان سائراً في وقت الأولى . اختاره الخرقى . وحكاه ابن تيمم وغيره رواية . وحمله بعض الأصحاب على الاستحباب . قاله في الحواشى .

وقيل : لا يجوز الجمع إلا لسائر مطلقاً . وقال ابن أبي موسى : الأظهر من مذهبه : أن صفة الجمع : فعل الأولى آخر وقتها وفعل الثانية أول وقتها .

وقال الشيخ تقي الدين : الجمع بين الصلاتين في السفر يختص بمحل الحاجة ، لا أنه من رخص السفر المطلقة كالقصر .

وقال أيضاً : في جواز الجمع للمطر في وقت الثانية وجهان . لأننا لا نتق بدوام المطر إلى وقتها .

وقيل : لا يصح جمع المستحاضة إلا في وقت الثانية فقط . قاله في الرعاية .
تنبيه : ظاهر قوله « السفر الطويل » أنه لا يجوز الجمع للمسكى ومن قاربه بعرفة ومزدلفة ومنى . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه [أكثر] الأصحاب ، ونص عليه . واختار أبو الخطاب في العبادات الخمس والمصنف والشيخ تقي الدين : جواز الجمع لهم . وتقدم ذلك قريباً أول الباب في القصر .

قوله ﴿ وَالْمَرَضُ الَّذِي يَلْحَقُهُ بِتَرْكِ الْجَمْعِ فِيهِ مَشَقَّةٌ وَضَعْفٌ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يجوز الجمع للمرض بشرطه . وعليه الأصحاب . وعنه لا يجوز له الجمع . ذكرها أبو الحسين في تمامه ، وابن عقيل . وقال بعضهم : إن جاز له ترك القيام جاز له الجمع ، وإلا فلا .

فوائد

منها : يجوز الجمع للعرض للمشقة بكثرة النجاسة . على الصحيح من المذهب نص عليه . وذكر في الوسيلة رواية : لا يجوز . وهو ظاهر كلام المصنف وغيره . وقال أبو المعالي : هو كريض .

ومنها : يجوز الجمع أيضاً لعاجز عن الطهارة والتيمم لسكل صلاة . جزم به في الرعاية . والفروع .

ومنها : يجوز الجمع للمستحاضة ومن في معناها . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : لا يجوز . وعنه إن اغتسلت لذلك جاز وإلا فلا .

وتقدم وجه أنه لا يجوز لها الجمع إلا في وقت الثانية .

ومنها : يجوز الجمع أيضاً للعاجز عن معرفة الوقت ، كالأعمى ونحوه . قال في الرعاية : أو ما إليه .

ومنها : ما قاله في الرعاية وغيرها : يجوز الجمع لمن له شغل أو عذر يبيح ترك الجمعة والجماعة ، كخوفه على نفسه ، أو حرمة ، أو ماله ، أو غير ذلك . انتهى .

وقد قال أحمد في رواية محمد بن مشيش : الجمع في الحضر إذا كان عن ضرورة مثل مرض أو شغل . قال القاضي : أراد بالشغل ما يجوز معه ترك الجمعة والجماعة من الخوف على نفسه أو ماله .

قال المجد في شرحه - وتبعه في مجمع البحرين - : وهذا من القاضي يدل على أن أعذار الجمعة والجماعة كلها تبيح الجمع .

وقال أيضاً : الخوف يبيح الجمع في ظاهر كلام الإمام أحمد ، كالمرض ونحوه ، وأولى ، للخوف على ذهاب النفس والمال من العدو . قال في الفروع وشرحه ، [ويتوجه أن] مراد القاضي غير غلبة النعاس .

قلت : صرح بذلك في الوجيز . فقال : ويجوز الجمع لمن له شغل أو عذر يبيح ترك الجمعة والجماعة ، عدا نعاس ونحوه .

وقال في الفائق - بعد كلام القاضي - قلت : إلا النعاس . وجزم في التسهيل بالجواز في كل ما يبيح ترك الجمعة .

واختار الشيخ تقي الدين جواز الجمع للطباخ ، والخباز ونحوهما ، ممن يخشى فساد ماله ومال غيره بترك الجمع .

قوله ﴿وَالْمَطَرُ الَّذِي يَبِلُ الثِّيَابُ﴾ .

ومثله : الثلج والبرد والجليد .

واعلم أن الصحيح من المذهب : جواز الجمع لذلك من حيث الجملة بشرطه ، نص عليه . وعليه الأصحاب . وقيل : لا يجوز الجمع . وهو رواية عن أحمد .

تفسير : مراده بقوله « الذي يبيل الثياب » أن يوجد معه مشقة . قاله الأصحاب .

ومفهوم كلامه : أنه إذا لم يبيل الثياب لا يجوز الجمع . وهو صحيح . وهو

المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقيل : يجوز الجمع للطل .

قلت : وهو بعيد . وأطلقهما ابن تيم .

قوله ﴿إِلَّا أَنْ جَمَعَ الْمَطَرُ يَخْتَصُّ الْمَشَاءَيْنِ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ﴾ .

وهما روايتان . وهذا المذهب بلا ريب . نص عليه في رواية الأثرم . وعليه

أكثر الأصحاب ، منهم أبو الخطاب في ردوس المسائل . فإنه جزم به فيها .

والوجه الآخر : يجوز الجمع كالعشاءين . اختاره القاضي ، وأبو الخطاب في

الهداية ، والشيخ تقي الدين وغيرهم . ولم يذكر ابن هبيرة عن أحمد غيره . وجزم به

في نهاية ابن رزين ، ونظمها ، والتسهيل . وصححه في المذهب . وقدمه في الخلاصة ،

وإدراك الغاية . وأطلقهما في مسبوك الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ،

وخصال ابن البناء ، والطوفي في شرح الخرق ، والحاويين .

فعلى الثاني : لا يجمع الجمعة مع العصر [في محل يبيح الجمع] قال القاضي

أبو يعلى الصغير وغيره : ذكره في الجمعة . ويأتي هناك .

قوله ﴿وَهَلْ يَجُوزُ لِأَجْلِ الْوَحْلِ؟﴾ .

على وجهين عند الأكثر . وهما روايتان عند الحلواني . وأطلقهما في الهداية ،
والخلاصة ، والبلغة ، وشرح ابن منبجا ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق ،
والمحزر ، والشرح .

أمرهما : يجوز . وهو المذهب . قال القاضي قال أصحابنا : الوحل عذر يبيح
الجمع . قال في مجمع البحرين : هذا ظاهر المذهب . قال ابن رزين : هذا أظهر
وأقرب . وصححه ابن الجوزي في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمصنف في المغني ،
وصاحب التلخيص ، وشرح المجد ، والنظم ، وابن تيم ، والتصحيح وغيرهم . وجزم
به الشريف ، وأبو الخطاب في رءوس مسائلهما ، والمبهيج ، وتذكرة ابن عبدوس ،
والإفادات ، والتسهيل وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والكافي ، ومجمع البحرين ،
وشرح ابن رزين .

والوجه الثاني : لا يجوز . وجزم به في الوجيز . وهو ظاهر كلامه في العمدة .
فإنه قال : ويجوز الجمع في المطر بين العشاءين خاصة . وقيل : يجوز إذا كان معه
ظلمة . وهو ظاهر كلام ابن أبي موسى .

فائدتاه

أمرهما : لم يقيد الجمهور الوحل بالليل . وذكر الشريف ، وأبو الخطاب في
رءوس مسائلهما وغيرهما : أن الجواز يختص بالليل .

الثانية : إذا قلنا يجوز للوحد ، فمحله بين المغرب والعشاء . فلا يجوز بين الظهر
والعصر ، وإن جوزناه للمطر ، على الصحيح . قدمه في الفروع . وأطلق بعضهم
الجواز .

قوله ﴿وَهَلْ يَجُوزُ لِأَجْلِ الرِّيحِ الشَّدِيدَةِ الْبَارِدَةِ؟﴾

على وجهين عند الأكثر . وهما روايتان عند الحلواني .

واعلم أن الحكم هنا كالحكم في الوحل خلافاً ومذهباً . فلاحاجة إلى إعادته .
فأمره : الصحيح أن ذلك مختص بالعشاءين . ذكره غير واحد . زاد في المذهب
والمستوعب ، والكافي : مع ظلمة . وأطلق الخلاف - كالمصنف - في التلخيص
والحرر .

قوله ﴿وَهَلْ يَجُوزُ لِمَنْ يُصَلِّي فِي يَتِّهِ ، أَوْ فِي مَسْجِدٍ طَرِيقُهُ تَحْتَ
سَابَاطٍ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾ .

وكذا لو ناله شيء يسير . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والكافي ،
والمغنى ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، وشرح ابن منبج ، والحرر ، والشرح ،
وابن تيم ، والرعايتين ، والحاويين ، والحواشي ، والفاثي ، وتجريد العناية .
أمرهما : يجوز . وهو المذهب . قال القاضي : هذا ظاهر كلام أحمد ، وصححه
في التصحيح . ونصره في مجمع البحرين .

قال في المنور : ويجوز لمطربيل الثياب ليلاً . وجزم به في النظم ، ونهاية ابن
رزين وإدراك الغاية . وقدمه في الفروع ، والنظم ، وشرح ابن رزين .
والوجه الثاني : لا يجوز . اختاره ابن عقيل . وجزم به في الوجيز . وصححه
في المذهب ، ومسبوك الذهب . وهو ظاهر كلامه في العمدة ، كما تقدم .
وقيل : يجوز الجمع هنا لمن خاف فوت مسجد أو جماعة جمع .
قال المجدد : هذا أصح . وجزم به في الإفادات ، والحاويين . وقدمه في
الرعايتين ، مع أنهم أطلقوا الخلاف في غير هذه الصورة كما تقدم .
وقدم أبو المعالي يجمع الإمام . واحتج بفعله عليه أفضل الصلاة والسلام .
فأمره : لا يجوز الجمع لعذر من الأعذار سوى ما تقدم . على الصحيح من
المذهب . وعليه الأصحاب .

واختار الشيخ تقي الدين : جواز الجمع لتحصيل الجماعة ، وللصلاة في حمام مع
جوازها فيه خوف فوت الوقت ، ولخوف يخرج في تركه أي مشقة .

قوله ﴿ وَيَفْعَلُ الْأَرْفَقَ بِهِ : مِنْ تَأْخِيرِ الْأَوَّلَى إِلَى وَقْتِ الثَّانِيَةِ ،
أَوْ تَقْدِيمِ الثَّانِيَةِ إِلَيْهَا ﴾ .

هذا أحد الأقوال مطلقاً . اختاره الشيخ تقي الدين ، وقال : هو ظاهر المذهب المنصوص عن أحمد . وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وشرح ابن منبجا وقيل : يفعل المريض الأرفق به ، من التقديم والتأخير ، وهو أفضل . ذكره ابن تميم ، وصاحب الفائق ، والمصنف وغيرهم . زاد المصنف : فإن استويا عنده ، فالأفضل التأخير .

وقال ابن رزين : ويفعل الأرفق إلا في جمع المطر . فإن التقديم أفضل . وعنه جمع التأخير أفضل . جزم به في المحرر ، والإفادات ، ومجمع البحرين ، والمنور ، وتجريد العناية . وقدمه في المستوعب ، والنظم ، والحواشي . وقال : ذكره جماعة . قال الشارح : لأنه أحوط . وفيه خروج من الخلاف ، وعملاً بالأحاديث كلها . قال الزركشي : المنصوص - وعليه الأصحاب - أن جمع التأخير أفضل . ذكره في جمع السفر .

وقال في روضة الفقه : الأفضل في جمع المطر : التأخير . وقيل : جمع التأخير أفضل في السفر دون الحضر . جزم به في الهداية ، والخلاصة . وقدمه ابن تميم في حق المسافر . وقال : نص عليه .

وقال الآمدي : إن كان سائراً فالأفضل التأخير ، وإن كان في المنزل فالأفضل التقديم . وقال في المذهب : الأفضل في حق من يريد الارتحال في وقت الأولى ، ولا يغلب على ظنه النزول في وقت الثانية : أن يقدم الثانية . وفي غير هذه الحالة الأفضل تأخير الأولى إلى دخول وقت الثانية . انتهى .

وقيل : جمع التقديم أفضل مطلقاً . وقيل : جمع التقديم أفضل في جمع المطر ، نقله الأثرم ، وجمع التأخير أفضل في غيره . وجزم به في الكافي ، والحاويين . وقدمه ابن تميم ، والراعيين .

وقال الشيخ تقي الدين : في جواز الجمع للمطر في وقت الثانية وجهان . لأننا لا نثق بدوامه كما تقدم عنه .

قلت : ذكر في المبهج وجهاً بأنه لا يجمع مؤخراً بعذر المطر . نقله ابن تيميم . وقال : هو ظاهر كلام الإمام أحمد . وظاهر الفروع : إطلاق هذه الأقوال .

فعلى القول بأنه يفعل الأرفق به عنده : فلو استويا ، فقال في الكافي ، وابن منبج في شرحه : الأفضل التأخير في المرض ، وفي المطر التقديم . وتقدم كلام المصنف في المرض .

قوله ﴿وَاللَّجْمَعُ فِي وَقْتِ الْأُولَى ثَلَاثَةٌ شُرُوطٌ : نِيَّةُ الْجَمْعِ﴾

يعنى أحدها : نية الجمع . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : لا تشترط النية للجمع . اختاره أبو بكر ، كما تقدم في كلام المصنف ، والشيخ تقي الدين . وقدمه ابن رزين . وأطلقهما ابن تيميم ، والمستوعب . وتقدم ذلك .

قوله ﴿عِنْدَ إِحْرَامِهَا﴾

الصحيح من المذهب : أنه يشترط أن يأتي بالنية عند إحرام الصلاة الأولى ، وعليه أكثر الأصحاب .

﴿وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُجْزِئَهُ النِّيَّةُ قَبْلَ سَلَامِهَا﴾

وهو وجه . اختاره بعض الأصحاب . قال في المذهب : وفي وقت نية الجمع هذه وجهان . أحدهما : أنه ينوي الجمع في أي جزء كان من الصلاة الأولى ، من حين تسكينة الإحرام إلى أن يسلم . وأطلقهما في المستوعب .

وقيل : تجزئه النية بعد السلام منها ، وقبل إحرام الثانية . ذكره ابن تيميم عن أبي الحسين . وقيل : تجزئه النية عند إحرام الثانية . اختاره في الفائق . وقيل : محل النية إحرام الثانية ، لا قبله ولا بعده . ذكره ابن عقيل . وجزم في الترغيب باشتراط النية عند إحرام الأولى وإحرام الثانية أيضاً . قال ابن تيميم : ومتى قلنا :

محل النية الأولى ، فهل تجب في الثانية ؟ على وجهين . وقال في الحواشي : ومتى قلنا محل النية الأولى : لم تجب في الثانية . وقيل : تجب .

قوله ﴿ وَأَنْ لَا يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِقَدَرِ الْإِقَامَةِ وَالْوُضُوءِ ﴾

اعلم أن الصحيح من المذهب - وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم - أنه تشترط الموالاة في الجمع في وقت الأولى . واختار الشيخ تقي الدين عدم اشتراط الموالاة . وأخذه من رواية أبي طالب ، والمروذي « للمسافر أن يصلي العشاء قبل مغيب الشفق » وعلمه الإمام أحمد بأنه يجوز له الجمع .

وأخذه أيضاً : من نصه في جمع المطر إذا صلى إحداها في بيته ، والصلاة الأخرى في المسجد ، فلا بأس .

تفسير : قوله « وأن لا يفرق بينهما إلا بقدر الإقامة والوضوء » هكذا قال كثير من الأصحاب ، منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم ، والنظم ، ومجمع البحرين والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والفائق ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره . زاد جماعة فقالوا : لا يفرق بينهما إلا بقدر الإقامة والوضوء إذا أحدث . والتكبير في أيام العيد ، أو ذكر يسير ، منهم صاحب التلخيص ، والبلغة فيها . وهو قول في الرعاية .

وقال المصنف في المغنى والشارح : المرجع في اليسير والكثير إلى العرف . لا حد له سوى ذلك . قال : وقدره بعض أصحابنا بقدر الإقامة والوضوء . والصحيح : أنه لا حد له ، وقدم ما قاله المصنف في المغنى ، وابن تيم ، وحواشي ابن مفلح .

قال المجد في شرحه - وتبعه في مجمع البحرين - : والمرجع في طوله إلى العرف وإنما قرَّب تحديده بالإقامة والوضوء . لأن هذا هو محل الإقامة ، وقد يحتاج إلى الوضوء فيه . وهما من مصالح الصلاة . ولا تدعو الحاجة غالباً إلى غير ذلك ،

ولا إلى أكثر من زمنه . انتهى . وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس .
قال ابن زين في شرحه : وهو أقيس . وقال في الرعاية الكبرى : وإن
فرق بينهما عرفاً ، أو أزيد من قدر وضوء معتاد ، أو إقامة صلاة : بطل .
واعتبر ابن عقيل في الفصول الموالة . وقال : معناها أن لا يفصل بينهما بصلاة
ولا كلام ، لثلا يزول معنى الاسم . وهو الجمع .
وقال أيضاً : إن سبقه الحدث في الثانية — قلنا : تبطل به — فتوضاً أو اغتسل
ولم يطل ، ففي بطلان جمعه احتمالان .

وحكى القاضى في شرحه الصغير وجهاً : أن الجمع يبطله التفريق اليسير .
فعلى الأول ، قال في النكت : هذا إذا كان الوضوء خفيفاً . فأما من طال
وضوءه ، بأن يكون الماء منه على بعد ، بحيث يطول الزمان . فإنه يبطل جمعه .
انتهى . وفي كلام الرعاية المتقدم إيماء إليه . وقطع به الزركشى وغيره .

قوله ﴿ فَإِنْ صَلَّى السَّنَّةَ بَيْنَهُمَا بَطَلَ الْجَمْعُ فِي إِحْدَى الرَّوَاتِينِ ﴾
وهى المذهب . صححه في التصحيح ، والخلاصة ، والنظم ، ومجمع البحرين ،
والفائق ، والزركشى . وجزم به في الوجيز ، والإفادات ، والمنور . وقدمه في
الفروع ، والمنعى ، والمحزر ، والشرح ، وحواشى ابن مفلح ، وشرح ابن رزين .
والرواية الثانية : لا تبطل كما لو تيمم . قال الطوفى في شرح الخرقى : أظهر
القول دليلاً على عدم البطلان ، إلحاقاً للسنة الراتبة بجزء من الصلاة لتأكيدها .
وأما صلاة غير الراتبة : فيبطل الجمع عند الأكثر . وقطعوا به .

وقال في الانتصار : يجوز التنفل أيضاً بينهما .
ونقل أبو طالب : لا بأس أن يتطوع بينهما قال القاضى في الخلاف : رواية
أبى طالب تدل على صحة الجمع ، وإن لم تحصل الموالة .
وتقدم أن الشيخ تقى الدين لا يشترط الموالة في الجمع .

وأطلق الروائتين في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيم ، والرايتين ، والحاويين .
تنبيه : محل الخلاف : إذا لم يُطَلِّ الصلاة . فإن أطاها بطل الجمع ، رواية واحدة . قاله الزركشي وغيره . وتقدم نظيره في الوضوء .

فأمره : يصلي سنة الظهر بعد صلاة العصر من غير كراهة . قاله أكثر الأصحاب وقيل : لا يجوز . وقيل : إن جمع في وقت العصر لم يجز ، وإلا جاز ، لبقاء الوقت إذن [ويصلي في جمع ^(١)] ، ولتقديم سنة العشاء بعد سنة المغرب ، على الصحيح . وقال ابن عقيل : الأشبه عندي : أن يؤخرها إلى دخول وقت العشاء . وذكر الأول احتمالاً] .

قوله ﴿ وَأَنْ يَكُونَ الْعَذْرَ مَوْجُوداً عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاتَيْنِ ، وَسَلَامِ الْأُولَى ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والتلخيص ، والبلغة ، والحرر ، والنظم ، والإفادات ، والوجيز ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، والفاثق ، والشرح . وقدمه في الفروع ، والرايتين ، والحاويين ، وشرح المجد ، وجمع البحرين ، وحواشي ابن مفلح ، وغيرهم . قال ابن تيم : وسواء قلنا باعتبار نية الجمع أم لا .

وقيل : لا يشترط وجود العذر عند سلام الأولى . قال ابن عقيل : لا أثر لانقطاعه عند سلام الأولى إذا عاد قبل طول الفصل . وأطلقهما ابن تيم . وقيل : يشترط وجود العذر في جميع الصلاة الأولى . اختاره صاحب التبصرة .

فوائد

منها : لو أحرم بالأولى مع قيام المطر ، ثم انقطع ، ولم يعد . فإن لم يحصل منه وحل بطل الجمع ، وإلا إن حصل منه وحل - وقلنا : يجوز الجمع لأجله - لم

(١) أى في مزدلفة .

تبطل . جزم به ابن تميم ، وابن مفلح في حواشيه . وقال في الرعاية الكبرى :
وإن حصل به وحل ، فوجهان . انتهى .

ولو شرع في الجمع مسافر لأجل السفر . فزال سفره ووجد وحل أو مرض أو
مطر ، بطل الجمع .

ومنها : يعتبر بقاء السفر والمرض ، حتى يفرغ من الثانية . فلو قدم في أثناءها
أو صح ، أو أقام . بطل الجمع . على الصحيح من المذهب ، كالقصر . وجزم به في
العمدة . فقال : واستمرار العذر حتى يشرع في الثانية فيتمها نفلاً وقيل : تبطل .
وقيل : لا يبطل الجمع . كاتقطاع المطر في الأشهر .

والفرق : أن نتيجة المطر وحل فتبعه . وهما في المعنى سواء . قاله في الفروع .
وقال في الحواشي : والفرق أنه لا يتحقق انقطاع المطر لاحتمال عوده في أثناء
الصلاة . وقد يخلفه عذر مبيح . وهو الوحل . بخلاف مسألتنا . انتهى .

ومنها : ذكر المصنف ثلاث شروط ، وبقي شرط رابع . وهو الترتيب ،
لكن تركه لوضوحه .

قوله ﴿ وَإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ كَفَاهُ نِيَّةُ الْجَمْعِ فِي وَقْتِ الْأُولَى
مَا لَمْ يَضِقْ عَنْ فِعْلِهِمَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأكثر . قاله في الفروع . قال في جمع البحرين : هذا
ظاهر المذهب . قال الشارح : متى جمع في وقت الثانية فلا بد من نية الجمع في
وقت الأولى . وموضعها في وقت الأولى : من أوله إلى أن يبقى منه قدر ما يصلحها .
هكذا ذكره أصحابنا . انتهى .

وقال المجد : وإن جمع في وقت الثانية : اشترطت نية الجمع قبل أن يبقى من
وقت الأولى بقدرها ، لفوات فائدة الجمع . وهو التخفيف بالمقارنة بينهما . وقاله
غيره . وقدمه في الفروع ، وابن تميم .

وقيل : يصح ولو بقي قدر تكبيرة من وقتها أو ركعة . قال ابن البنا في

العقود : وقت النية إذا أخر من زوال الشمس أو غروبها إلى أن يبقى من وقت الأولى قدر ما ينويها فيه . لأنه به يكون مدركا لها أداء .

قوله ﴿ وَاسْتِمْرَارُ الْعُذْرِ إِلَى دُخُولِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا ﴾ .
لا أعلم فيه خلافاً .

قوله ﴿ وَلَا يُشْتَرَطُ غَيْرُ ذَلِكَ ﴾ .

مراده غير الترتيب . فإنه يشترط بينهما مطلقاً ، على الصحيح من المذهب .
وعليه أكثر الأصحاب . وجعله في الكافي ، والمغني ، ونهاية أبي المعالي : أصلاً لمن
قال بعدم سقوط الترتيب بالنسيان في قضاء الفوائت .

قال في النكت : فدل على أن المذهب لا يسقط بالنسيان .

وقيل : يسقط الترتيب بالنسيان . لأن إحداها هنا تبع لاستقرارها ،
كالفوائت . وقدمه ابن تيميم ، والفائق . قال الجدي في شرحه - وتبعه الزركشي - :
الترتيب معتبر هنا ، لكن بشرط الذكر ، كترتيب الفوائت .

ووجه في الفروع منها تحريجاً بالسقوط مطلقاً .

وقيل : ويسقط الترتيب أيضاً بضيق وقت الثانية ، كفاثته مع مؤداة ، وإن
كان الوقت لها أداء . قاله القاضي في المجرد .

تنبيه : أخرج بقوله « ولا يشترط غير ذلك » الموالاة . فلا تشترط ، على
الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : تشترط . فيأثم بالتأخير عمداً ،
وتسكون الأولى قضاء . ولا يقصرها المسافر .

وقدم أبو المعالي : أنه لا يأثم به ، وأما الصلاة : فصحيحة بكل حال ، كما
لو صلى الأولى في وقتها مع نية الجمع ، ثم تركه .

فعلى المذهب : لا بأس بالتطوع بينهما . نص عليه . وعنه منعه .

فائدة : لا يشترط اتخاذ الإمام ولا المأموم في صحة الجمع ، على الصحيح من

المذهب . فلو صلى الأولى وحده ، ثم صلى الثانية إماماً أو مأموماً ، أو تعدد الإمام بأن صلى بهم الأولى ، وصلى الثانية إمام آخر أو بعدد المأموم في الجمع ، بأن صلى معه مأموماً في الأولى . وصلى في الأخرى مأموماً آخر . أو نوى الجمع المعذور من الإمام والمأموماً ، كمن نوى الجمع خلف من لا يجمع^(١) أو بمن لا يجمع : صح على الصحيح من المذهب . قال في الفروع : صح في الأشهر . قال الإمام أحمد : إذا صلى إحدى صلاتي الجمع في بيته ، والأخرى مع الإمام فلا بأس [وصححه ابن تيم . وقدم في الرعاية عدم اتخاذه الإمام . وقال ابن عقيل : يعتبر اتخاذه المأموم] قال في الرعاية : يعتبر في الأصح . وقيل : يعتبر اتخاذ الإمام والمأموماً أيضاً . ذكره في الرعاية .

قوله ﴿ فصل في صلاة الخوف ﴾ قال الإمام أبو عبد الله : صح عن النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف من خمسة أوجه ، أو ستة . كل ذلك جائز لمن فعله .

وفي رواية عن الإمام أحمد « من ستة أوجه أو سبعة » قال الزركشي . وقيل : أكثر من ذلك .

﴿ فن ذلك : إذا كان العدو في جهة القبلة ، صف الإمام المسلمين خلفه صفين ﴾ .

يعنى فأكثر . فهذه صفة ما صلى عليه أفضل الصلاة والسلام في عُسْفان . ﴿ فيصلى بهم جميعاً إلى أن يسجد ، فيسجد معه الصف الذى يليه ويحرس الآخر حتى يقوم الإمام إلى الثانية ، فيسجد ويلحقه ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الأولى أن الصف المؤخر هو الذى يحرس أولاً كما قال المصنف . قال في النكت : هو الصواب . واختاره المجد في شرحه .

(١) في مخطوطة الشيخ عبد الله بن حسن « له الجمع »

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، والنظم ، وتذكرة ابن عبدوس ، والتسهيل ، وحواشي ابن مفلح ، وابن تيمم ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، ومجمع البحرين ، وتجريد العناية .

وقال القاضى وأصحابه : يحرس الصف الأول أولاً . لأنه أحوط . قال في مجمع البحرين : ذكره أكثر الأصحاب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والحرر ، والرايعتين ، والإفادات ، والحاويين ، وإدراك الغاية ، والفاثق وغيرهم . قال ابن تيمم . وابن حمدان ، وغيرهما : وإن صف في نوبة غيره فلا بأس .

فوائد

إمداها : قال في الرعاية الكبرى : يكون كل صف ثلاثة أو أكثر . وقيل : أو أقل . ولم أره لغيره .

الثانية : لو تأخر الصف المقدم ، وتقدم الصف المؤخر كان أولى ، للتسوية في فضيلة الموقف . وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وابن تيمم . وقيل : يجوز من غير أفضلية . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والرايعتين ، والحاويين . وأطلقهما في الفروع .

الثالثة : لو حرس بعض الصف ، أو جعلهم الإمام صفّاً واحداً جاز .

الرابعة : لا يجوز أن يحرس صف واحد في الركعتين .

الخامسة : يشترط في صلاة هذه الصفة : أن لا يخافوا كميناً ، وأن يكون قتالهم مباحاً ، سواء كان حضراً أو سفيراً ، وأن يكون المسلمون يرون الكفار خلف هجومهم قوله ﴿ الْوَجْهَ الثَّانِي : إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ : جَعَلَ طَائِفَةً حِذَاءَ الْعَدُوِّ ﴾ .

بلا نزاع ، لكن يشترط في الطائفة : أن تكفي العدو . زاد أبو المعالي : بحيث يحرم فرارها ، فلا يشترط في الطائفة عدد على كلا القوالين . وهذا المذهب . وهو ظاهر ماجزم به في الخرق ، والمبهم ، والإيضاح ، والعقود لابن البناء ، والحر والإفادات ، والوجيز ، والنظم ، وتجريد العناية ، والمنور ، والحاويين ، والرعاية الصغرى ، وغيرهم . لإطلاقهم الطائفة .

قال في مجمع البحرين : هذا القياس . وصححه في الفائق ، وابن تيميم . قال المصنف : والأولى أن لا يشترط عدد . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى . وقيل : يشترط كون كل طائفة ثلاثة فأكثر . قال في الرعاية الكبرى : وهو أشهر . وجزم به في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والباقة . وقدمه في مجمع البحرين . وقيل : يكره أن تكون الطائفة أقل من ثلاثة . اختاره القاضي ، والمجد في شرحه . وجزم به في المذهب ، ومسبوك الذهب . ويأتي في أوائل كتاب الحدود مقدار الطائفة .

فائدة : لو فرط الإمام في ذلك أو فيما فيه حظ للمسلمين : أثم ، ويكون قد أتى صغيرة . هذا الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع [تبعاً لصاحب الفصول ، ولا يقدح في الصلاة إن قارنها على الأشبه . قال في الفصول وتبعه في الفروع] .

وقيل : يفسق بذلك ، وإن لم يتكرر منه ، كالمودع والوصى والأمين إذا فرط في الأمانة . ذكره ابن عقيل ، وقال : وتكون الصلاة معه مبنية على إمامة الفاسق . وأطلقهما ابن تيميم .

قلت : إن تعمد ذلك فسق قطعاً ، وإلا فلا .

قال في الفروع : ويتوجه في المودع والوصى والأمين إذا فرط : هذا الخلاف وأطلقهما في الرعاية .

قوله ﴿ فَإِذَا قَامُوا إِلَى الثَّانِيَةِ ثَبَتَ قَائِمًا ، وَأَتَمَّتْ لِنَفْسِهَا أُخْرَى ،
وَسَلَّمَتْ وَمَضَتْ إِلَى الْعَدُوِّ ﴾ .

الركعة الثانية التي تتمها لنفسها : تقرأ فيها بالحمد وسورة . وتنوى المفارقة .
لأن من ترك المتابعة ولم ينو المفارقة تبطل صلاته . ويلزمها أيضاً أن تسجد لسهو
إمامها الذي وقع منه قبل المفارقة عند فراغها .
قلت : فيعابى بها .

والصحيح من المذهب : أنها بعد المفارقة منفردة . قدمه في الفروع ، وابن
تيميم . وقال ابن حامد : هي منوية . وأما الطائفة الثانية : فهي منوية في كل
صلاته فيسجدون لسهوه فيما أدركوه وفيما فاتهم كالسبوق . ولا يسجدون لسهوهم ،
ومنع أبو المعالي انفراده . فإن من فارق إمامه فأدركه مأموماً بقى على حكم إمامته .
تنبيه : قوله « ثَبَتَ قَائِمًا » يعني يطيل القراءة حتى تحضر الطائفة الأخرى .

قوله ﴿ وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى ، فَصَلَّتْ مَعَهُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ ﴾ .

فيقرأ الإمام إذا جاءوا الفاتحة وسورة ، إن لم يكن قرأ ، وإن كان قرأ بقدر
الفاتحة وسورة . ولا يؤخر القراءة إلى مجيئها . قال ابن عقيل : لأنه لا يجوز
السكوت ، ولا التسبيح ، ولا الدعاء ، ولا القراءة بغير الفاتحة . لم يبق إلا القراءة
بالفاتحة وسورة طويلة . قال في الفروع : كذا قال « لا يجوز » أى يكره .

فأمره : يكفي إدراكها لركوعها . ويكون ترك الإمام المستحب ، وفي الفصول :
فعل مكروها .

قوله ﴿ فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ أَمَّتْ لِنَفْسِهَا أُخْرَى ، وَتَشَهَّدَتْ وَسَلَّمَ ﴾ .

بم

هذا المذهب . أعنى أنها تتم صلاتها إذا جلس الإمام للتشهد ، ينتظرهم حتى

يسلم بهم ، وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به الخرق ، والمحزر ، والوجيز ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع ، والرعاية ، وابن تيم ، وغيرهم .
وقيل : له أن يسلم قبلهم . وجزم به الناظم . قال ابن أبي موسى : لو أنمت
بعد سلامه جاز . وقيل : تقضى الطائفة بعد سلامه . وهو ظاهر كلام أبي بكر
في التنبيه .

فوائد

الأولى : تسجد الطائفة الثانية معه لسهوه ، ولا تعيده . لأنها تنفرد عنه .
وهذا المذهب . وجعلها القاضي وابن عقيل كمسبوق . وقيل : إن سها في حال
انتظارها ، أو سعت بعد مفارقتها . فهل يثبت حكم القدوة ؟ وإذا لحقوه في التشهد
هل يعتبر تجديد نية الاقتداء ؟ فيه خلاف مأخوذ من زح عن سجود إذا سها فيما
يأتي به ، أو سها إمامه قبل لحوقه ، أو سها المنفرد ، ثم دخل في جماعة . وفيه
وجهان . قاله أبو المعالي . وأوجب أبو الخطاب سجود السهو على المزحوم . لانفراده
بفعله . وقياس قوله في الباقي كذلك .

قال الجذ : وانفراد أبو الخطاب عن أكثر أصحابنا وعامة العلماء : أن انفراد
المأموم بما لا يقطع قدوته ، متى سهى فيه ، أو به حمله عنه الإمام . ونص عليه أحمد
في مواضع ، لبقاء حكم القدوة .

وأما الطائفة الأولى : فهي في حكم الائتمام قبل مفارقتها . إن سها لزمهم حكم
سهوه ، وسجدوا له ، وإن سهوا لم يلحقهم حكم سهوهم . وإذا فارقوه صاروا
منفردين لا يلحقهم سهوه . وإن سهوا سجدوا . قاله في الكافي . وهو مشكل
بما تقدم في آخر باب السهو : أن المسبوق لو سهى مع الإمام أنه يسجد .

الثانية : هذه الصلاة بهذه الصفة اختارها الإمام أحمد وأصحابه ، حتى قطع بها
كثير منهم . وقدموها على الوجه الثالث الآتي بعد . وفضلوها عليه . وفعلها عليه
أفضل الصلاة والسلام بذات الرفاع .

الثالثة : هذه الصفة تفعل وإن كان العدو في جهة القبلة ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقدمه في الفروع ، والفائق ، وابن تيم . وقال القاضي وأبو الخطاب وجماعة : من شروط هذه الصلاة بهذه الصفة : كون العدو في غير جهة القبلة . وجزم به في المستوعب . قال المجد : نص أحمد محمول على ما إذا لم تكن صلاة عسفان . لاستئثار العدو ، وقول القاضي محمول على ما إذا كانت صلاة عسفان .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ مَغْرَبًا صَلَّى بِالْأُولَى رَكْعَتَيْنِ وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً ﴾ .

بلا نزاع . ونص عليه . ولو صلى بالأولى ركعة وبالثانية ركعتين - عكس الصفة الأولى - صحت ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه . وفي الفروع تخريج بفسادها من بطلانها إذا فرقهم أربع فرق .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ رُبَاعِيَّةً غَيْرَ مَقْصُورَةٍ صَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ ﴾ بلا نزاع . ولو صلى بطائفة ركعة ، وبالأخرى ثلاثاً . صح ولم يخرج فيها في الفروع . وخرج ابن تيمم البطلان . وهو احتمال في الرعاية .

قوله ﴿ وَهَلْ تُفَارِقُهُ الْأُولَى فِي التَّشْهَدِ ، أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والحاويين ، والفائق ، والزرکشی ، والشرح .

أمرهما : تفارقه عند فراغ التشهد . وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، والإفادات ، والمنور ، والمنتخب . وقدمه في الفروع ، والحرر ، والنظم ، والخلاصة وابن تيمم ، والرعايتين ، وغيرهم . وصححه في التصحيح ، وتجريد العناية .

والوجه الثاني : تفارقه في الثالثة . قال في مجمع البحرين : هذا أصح الوجهين

فعلى المذهب : ينتظر الإمام الطائفة الثانية جالساً ، يكرر التشهد . فإذا أتت قام - زاد أبو المعالي : تحرم معه - ثم ينهض بهم .

وعلى الوجه الثانى : يكون الانتظار فى الثالثة ، فيقرأ سورة مع الفاتحة ، على الصحيح من المذهب .

قلت : فيعابى بها .

وفىها احتمال لابن عقيل فى الفنون : يكرر الفاتحة .

فأمره : لا تتشهد الطائفة الثانية بعد ثالثة المغرب ، على الصحيح من المذهب لأنه ليس محل تشهدا . وقيل : تتشهد معه ، إن قلنا تقضى ركعتين متواليتين ، لثلاثى المغرب بتشهد واحد .

قلت : فعلى الأول - إن قلنا : تقضى ركعتين متواليتين - يعابى بها ، لكن يظهر بعد هذا أن يقال : لا تتشهد بعد الثالثة . وإذا قضت تقضى ركعتين متواليتين . ويتصور فى المغرب أيضاً ست تشهدات بأن يدرك المأموم الإمام فى التشهد الأول ، فيتشهد معه . ويكون على الإمام سجود سهو محله بعد السلام . فيتشهد معه ثلاث تشهدات . ثم يقضى فيتشهد عقيب ركعة ، وفى آخر صلاته . ولسهو لما يجب سجوده بعد السلام ، بأن يسلم قبل إتمام صلاته . فيعابى بها .

قوله ﴿ وَإِنْ فَرَّقَهُمْ أَرْبَعُ فِرَقٍ ، فَصَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَةً ، صَحَّتْ صَلَاةُ الْأُولَيْنِ ﴾ .

لمفارقتهم قبل الانتظار الثالث ، وهو المبطل . ذكر هذا التعليل ابن حامد وغيره . قال ابن عقيل وغيره : سواء احتاج إلى هذا التفريق أولا .

قوله ﴿ وَبَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ ، وَالْآخَرَيْنِ إِنْ عَلِمَتْما بطلان صَلَاتِهِ ﴾

وهذا المذهب فى المسألتين . وعليه أكثر الأصحاب . وقال المجد فى شرحه :

والصحيح عندى - على أصلنا - إن كان هذا الفعل لحاجة صحت صلاة الكل كحاجتهم

إلى ثلاثمائة يزاء العدو ، والجيش أربعمائة . لجواز الانفراد لعذر . والانتظار إنما هو تطويل قيام وقراءة وذكر . وإن كان لغير حاجة صحت صلاة الأولى ، لجواز مفارقتها . بدليل جواز صلاته بالثانية الركعات الثلاث . وبطلت صلاة الإمام والثانية لانفرادها بلا عذر . وهو مبطل على الأشهر . وبطلت صلاة الثالثة والرابعة ، لدخولها في صلاة باطلة . قال ابن تيميم : وهو أحسن .

وقيل : تبطل صلاة الكل بنية صلاة محرّم ابتدأوها .

وقيل : تصح صلاة الإمام فقط . وجزم به القاضي في الخلاف ، ووجه في الفروع بطلان صلاة الأولى والثانية ، لانصرافهما في غير محله .

تنبيه : مفهوم قوله « وبطلت صلاة الإمام والآخرين . إن علمتا بطلان صلاته » أنهما إذا جهلتا بطلان صلاته تصح صلاتهما . وهو صحيح . وهو المذهب بشرط أن يجهل الإمام أيضاً بطلان صلاته . اختاره ابن حامد وغيره . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . قال ابن تيميم : وينبغي أن يعتبر جهل الإمام أيضاً . وقيل : لا تبطل ، ولو لم يجهل الإمام بطلان صلاته . قال في الفروع : وفيه نظر . ولهذا قيل : لا تصح كحديثه .

وقيل : لا تصح صلاتهم ولو جهلوا ، للعلم بالفسد .

قال المجد : وهو أقيس على أصلنا . والجهل بالحكم لا تأثير له كالحديث . قال في مجمع البحرين : قلت : ولو قال قائل يبطلان صلاة الجميع إذا لم يكن التفريق لحاجة ، ولم يعذر المأمومون لجهلهم ، لم يبعد .

قوله ﴿ الوجه الثالث : أَنْ يُصَلِّيَ بِطَائِفَةٍ رَكْعَةً ، ثُمَّ تَمَضَى إِلَى الْعَدُوِّ . وَتَأْتِيَ الْأُخْرَى ، فَيُصَلِّيَ بِهَا رَكْعَةً ، وَيُسَلِّمُ وَحْدَهُ . وَتَمَضَى هِيَ ، ثُمَّ تَأْتِي الْأُولَى فَتُتِمُّ صَلَاتَهَا ، ثُمَّ تَأْتِي الْأُخْرَى فَتُتِمُّ صَلَاتَهَا ﴾ وهذا بلا نزاع . لكن إذا أتمتها الطائفة الأولى تلزمها القراءة فيما تقضيه

على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، وجمع البحرين ، وابن تيم .
وقال القاضى فى جامعه الصغير : لاقراءة عليها ، بل إن شاءت قرأت وإن
شاءت لم تقرأ . لأنها مؤتممة بالإمام حكما . انتهى .
ولو زحم المأموم أو نام حتى سلم إمامه قرأ فيما يقضيه . نص عليه . وعلى قول
القاضى : لا يحتاج إلى قراءة . قاله ابن تيم وصاحب الفروع .
قلت : فيعابى بها على قول فيهما .
وأما الطائفة الأخرى : فتلزمها القراءة فيما تقضيه ، وجهاً واحداً .

فائدتاه

إمراهما : هذه الصلاة بهذه الصفة : وردت فى حديث ابن عمر . رواه
البخارى ، ومسلم ، والإمام أحمد ، وأبو داود وغيرهم . وليست مختارة عند الإمام
أحمد والأصحاب ، بل المختار عندهم : الوجه الثانى ، كما تقدم .

الثانية : لو قضت الطائفة الأخرى ركعتها حين تفارق الإمام وسلمت ، ثم
مضت ، وأتت الأولى فاتمت - كخبر ابن مسعود - صح . وهذه الصفة أولى عند
بعض الأصحاب . قاله فى الفروع ، واقتصر عليه . قال ابن تيم : وهو أحسن .

قوله ﴿الوجه الرابع : أَنَّ يُصَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ صَلَاةٌ وَيُسَلِّمُ بِهَا﴾

تصح الصلاة بهذه الصفة ، على الصحيح من المذهب . وإن منعنا اقتداء
المقترض بالمتنفل . نص عليه . وقدمه فى الفروع ، والرعاية ، وابن تيم ، والفائق -
وقال : هو أصح - وغيرهم . وبناء القاضى وغيره على اقتداء المقترض بالمتنفل .

وهذه الصفة فعلها عليه أفضل الصلاة والسلام . رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ،
والنسائى من حديث أبى بكر .

قوله ﴿الوجه الخامس : أَنَّ يُصَلَّى الرَّبَاعِيَّةَ الْمُقْصُورَةُ تَامَةً . وَتُصَلَّى

مَعَهُ كُلُّ طَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ . وَلَا يَقْضِي شَيْئًا . فَتَكُونُ لَهُ تَامَّةً ، وَلَهُمْ
مَقْصُورَةٌ ﴿

الصحيح من المذهب : أن الصلاة بهذه الصفة صحيحة . نص عليه . وعليه
أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وقال
المجد : لا تنصح ، لاحتمال سلامه من كل ركعتين . فتكون الصفة التي قبلها . قال :
وتبعه في مجمع البحرين ، فلا يجوز إثبات هذه الصفة مع الشك والاحتمال .
ونصره . وهذه الصفة فعلها عليه أفضل الصلاة والسلام في ذات الرقاع . رواه
الإمام أحمد ، والبخاري ، ومسلم .
قلت : فعلى المذهب يعاين بها .

فأمرناه

إمرأهما : لو قصر الصلاة الجائز قصرها ، وصلى بكل طائفة ركعة بلا قضاء
صح في ظاهر كلامه . قدمه في الفروع ، والرعاية ، ومجمع البحرين ، وابن تيم ،
والفائق . وقال : وهو المختار . واختاره المصنف . وهو من المفردات .
قال في الفروع : ومنع الأكثر صحة هذه الصفة . قال الشارح : وهذا قول
أصحابنا ، ومال إليه . قال الزركشي : هذا المشهور .
قال القاضي : الخوف لا يؤثر في نقص الركعات .
قال في الكافي : كلام أحمد يقتضي أن يكون من الوجوه الجائزة إلا أن
أصحابه قالوا : لآثار للخوف في عدد الركعات . وحملوا هذه الصفة على شدة
الخوف . انتهى .

وهذا : هو الوجه السادس .

قال الشارح : وذكر شيخنا :

﴿ الوجه السادس : أَنْ يُصَلِّيَ بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَةً وَلَا يَقْضِي شَيْئًا ﴾

وكذا قال ابن منبج في شرحه ، وكان بعض مشأخنا يقول : الوجه السادس :

إذا اشتد الخوف . وهذه الصفة صلاحها عليه أفضل الصلاة والسلام بذى قَرَد . رواه النسائي والأثرم ، من حديث ابن عباس وحذيفة وزيد بن ثابت وغيرهم .

الثانية : تصح صلاة الجمعة في الخوف . فيصلي بطائفة ركعة بعد حضورها الخطبة . فيشترط لصحتها : حضور الطائفة الأولى لها . وقيل : أو الثانية . قاله في الفروع ، والرعاية . وإن أحرم بالتي لم تحضرها ، لم تصح حتى يخطب لها . ويعتبر أن تكون كل طائفة أربعين ، بناء على اشتراطه في الجمعة . وتقضى كل طائفة ركعة بلا جهر .

قال في الفروع : ويتوجه أن تبطل إن بقي منفرداً بعد ذهاب الطائفة ، كما لو نقص العدد . وقيل : يجوز هنا للعذر . لأنه مترقب للطائفة الثانية .

قال أبو المعالي : وإن صلاحها لخبر ابن عمر جاز .

وأما صلاة الاستسقاء : فقال أبو المعالي - واقتصر عليه في الفروع - : تصلي ضرورة كالمكتوبة . وكذا الكسوف والعيد . إلا أنه أكد من الاستسقاء .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَحْمَلَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ السَّلَاحِ مَا يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ ، وَلَا يُثْقَلُ ، كَالسَّيْفِ وَالسَّكِّينِ ﴾ .

وهذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب . ويحتمل أن يجب . وهو وجه اختاره صاحب الفائق . ونصره المصنف . وحكاه أبو حكيم النهرواني عن أبي الخطاب . قال الشارح : هذا القول أظهر . وقال في مجمع البحرين ، قلت : أما على بعض الوجوه - فيما إذا حرست إحدى الطائفتين ، وهي في حكم الصلاة - فينبغي أن يجب قولاً واحداً ، لوجوب الدفع عن المسلمين . وأما في غير ذلك ، فإن قلنا : يجب الدفع عن النفس ، فكذلك . وإلا كان مستحباً . انتهى .

وقال في المنتخب : هل يستحب ؟ فيه روايتان . نقل ابن هاني : لا بأس . وقيل : يجب مع عدم أذى مطر أو مرض . ولو كان السلاح مُذَهَّباً . ولا يشترط حمله قولاً واحداً . وقال في الفروع : ويتوجه فيه تخريج واحتمال .

تغييره

أمرهما : مفهوم قوله « ولا يثقله » أنه إذا أثقله لا يستحب حمله في الصلاة كالجوشن^(١) . وهو صحيح ، بل يكره . قاله الأصحاب .

الثاني : يستثنى من كلام المصنف ما لا يثقله ، ولكن يمنعه من إكمال الصلاة كالمغفر ، أو يؤذى غيره كالرمح إذا كان متوسطاً . فإن حمل ذلك لا يستحب ، بل يكره ، على الصحيح من المذهب ، إلا من حاجة . وقد جزم المصنف والشارح وغيرهما بأنه لا يستحب .

وقال ابن عقيل في الفصول : يكره ما يمنعه من استيفاء الأركان . قال في الفروع ومراده : استيفاؤها على السكال . وقال في الفصول ، في مكان آخر : إلا في حرب مباح . قال في الفروع : وكذا قال . ولم يستثن في مكان آخر .

فأمرناه

أمرهما : يجوز حمل النجس في هذه الحال للحاجة . جزم به في الفروع . قال المصنف والشارح : ولا يجوز حمل نجس إلا عند الضرورة ، كمن يخاف وقوع الحجارة والسهم . وقال في الرعاية : ويسن حمل كذا . وقيل : يجب مع عدم أذى ، وإن كان السلاح مذهباً . وقيل : أو نجساً ، من عظم أو جلد أو عصب ، وریش ، وشعر . ونحو ذلك .

وقال في المستوعب : ولا يجوز أن يحمل في الصلاة سلاحاً فيه نجاسة . فلعله أراد : مع عدم الحاجة ، جمعاً بين الأقوال ، لكن ظاهر الرعاية : أن في المسألة خلافاً ، وحيث حمل ذلك وصلى ، ففي الإعادة روايتان . ذكرهما في الفروع ، وأطلقهما . وقال في الرعاية : من عنده يحتمل الإعادة وعدمها وجهين . قلت : يعطى لهذه المسألة حكم نظائرها ، مثل ما لو تيمم خوفاً من البرد . وصلى ، على ما تقدم .

(١) في القاموس : الجوشن الصدر والدرع

الثانية : قال ابن عقيل : حمل السلاح في غير الخوف في الصلاة محذور .
وقاله القاضي . وقال القاضي أيضاً : من رفع الجناح عنهم رفع الكراهة عنهم ،
لأنه مكروه في غير العذر . قال في الفروع : وظاهر كلام الأكثر : ولا يكره في
غير العذر ، وهو أظهر . انتهى .

قوله ﴿ وَإِذَا اشْتَدَّ أَخَوْفٌ صَلُّوا رَجَالاً وَرُكْبَاناً ، إِلَى الْقِبْلَةِ وَغَيْرَهَا
يُؤْمِنُونَ إِيْمَاءً عَلَى الطَّاقَةِ ﴾

فأفادنا المصنف رحمه الله : أن الصلاة لا تؤخر في شدة الخوف . وهو صحيح .
وهو المذهب . وعليه الأصحاب ، وعنه له التأخير إذا احتاج إلى عمل كثير .
قال في الفائق : وفي جواز تأخير الصلاة عن وقتها لقتال روايتان . قال في
الرعاية : رجع أحمد عن جواز تأخيرها حال الحرب . قال في التلخيص : والصحيح
الرجوع . قال في مجمع البحرين ، فعلى المذهب : فالحكم في صلاة تجمع مع
مابعداها ، فإن كانت أولى المجموعتين ، فالأولى تأخيرها . والخوف يبيح الجمع في
ظاهر كلام أحمد ، كالمرض ونحوه .

قوله ﴿ فَإِنْ أَمَكَهُمْ أَفْتِاحُ الصَّلَاةِ إِلَى الْقِبْلَةِ ، قَهْلٌ يَلْزَمُهُمْ
ذَلِكَ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمغنى ، والشرح ،
والفائق ، وابن تيم .

إحداهما : لا يلزمهم . وهى المذهب . صححه في التصحيح . قال في المستوعب :
أصحهما لا يجب . قال في الخلاصة ، والبلغة : ولا يجب على الأصح . قال في
التلخيص ، وتجريد العناية : ولا يلزم على الأظهر .

قال ابن منجاني شرحه : والصحيح لا يجب . وقدمه في الفروع ، والحرر ،
والرعايتين ، وغيرهم . واختاره أبو بكر .

والرواية الثانية : يلزمهم . قال الزركشى : هذا المشهور . وجزم به الخرق ،
وفى الوجيز .

تفسيره

أمرهما : مفهوم كلام المصنف : أنه إذا لم يمكنه افتتاح الصلاة متوجهاً إليها :
أنه لا يلزمه . وهو صحيح . وهو المذهب ، رواية واحدة عن أكثر الأصحاب . وحكى
أبو بكر فى الشافى وابن عقيل رواية بال لزوم ، والحالة هذه . وهو بعيد . وكيف يلزم
شئ لا يمكن فعله ؟ وقدم هذه الطريقة فى الرعاية . ويحتمل كلام الخرق .
قال ابن تيم : وفى وجوب افتتاح الصلاة إلى القبلة روايتان . قال بعض أصحابنا :
ذلك مع القدرة . ولا يجب ذلك مع العجز رواية واحدة .

وقال عبد العزيز فى الشافى : يجب ذلك مع القدرة : ومع عدم الإمكان
روايتان . وذكر ابن عقيل ذلك . انتهى .

الثاني : ظاهر كلام المصنف : أن صلاة الجماعة - والحالة هذه - تنعقد .
وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى الهادى . ونص
عليه فى رواية حرب . قال المصنف ، والشارح : قاله الأصحاب . قال فى
الفروع : تنعقد . نص عليه فى المنصوص . فدل على أنها تجب . وهو ظاهر ما احتجوا
به . انتهى . واختار ابن حامد ، والمصنف أنها لا تنعقد .

وقيل : تنعقد ولا تجب . قال فى مجمع البحرين : وليس ببعيد . قال : وهو
ظاهر كلام الأصحاب من قولهم « ويجوز أن يصلوا جماعة » فعلى المذهب : يعفى
عن تقدم الإمام وعن العمل الكثير ، بشرط إمكان المتابعة . ويكون سجوده
أخفض من ركوعه ، ولا يجب سجوده على دابته . وله السكر والقر ، والضرب
والطعن ، ونحو ذلك للمصلحة ، ولا يزول الخوف إلا بانتهاء الكل .

قوله ﴿وَمَنْ هَرَبَ مِنْ عَدُوِّ هَرَبًا مُبَاحًا ، أَوْ مِنْ سَيْلٍ ، أَوْ مِنْ سَبْعٍ كَالنَّارِ . فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ كَذَلِكَ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقيل : إن كثرة دفع العدو - من سيل وسبع ، وسقوط جدار ونحوه - أبطل الصلاة .

فأمره : مثل السيل والسبع : خوفه على نفسه ، أو أهله ، أو ماله ، أو ذبّه عنه . على الصحيح من المذهب ، أو خوفه على غيره .

وعنه لا يصلي كذلك لخوفه على غيره . والصحيح من المذهب : أنه لا يصلي كذلك لخوفه على مال غيره . وعنه بلى .

قوله ﴿وَهَلْ لَطَالِبِ الْعَدُوِّ الْخَائِفِ فَوْتُهُ الصَّلَاةُ كَذَلِكَ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، وابن تيمية ، والحاويين .

إصداهما : تجوز له الصلاة كذلك . وهو المذهب . وصححه في التصحيح . قال في النظم : يجوز في الأولى . ونصره في مجمع البحرين . قال في تجريد العناية : يجوز على الأظهر . وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمنور ، والمنتخب . وقدمه الخرقى في المستوعب ، والفروع ، والمحزر ، والرعايتين ، والفتاوى ، وغيرهم . وهو من المفردات .

والرواية الثانية : لا يجوز . اختارها القاضي . وصححها ابن عقيل . قال في الخلاصة : ولا يصليها إلا إذا كان طالباً للعدو على الأصح . وقيل : إن خاف عوده عليه صلى كخائف ، وإلا فكأمن . قاله ابن أبي موسى . وجزم به الشارح ونقل أبو داود - في القوم يخافون فوت الغارة ، فيؤخرون الصلاة حتى تطلع الشمس ، أو يصلون على دوابهم ؟ - قال : كل أرجو .

فوائد

إمراءها : من خاف كميناً ، أو مكيدة ، أو مكروهاً ، إن تركها : صلى صلاة خوف . قال ابن تيميم وابن حمدان وغيرهما : رواية واحدة . ولا يعيد ، على الصحيح . قدمه في الرعاية ، وابن تيميم . وعنه تلزمه الإعادة .

الثانية : يجوز التيمم مع وجود الماء للخائف فوت عدوه كالصلاة ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع هنا ، فيعابى بها .

وعنه : لا يجوز . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب . وقال في الفروع في باب التيمم : وفي فوت مطلوبه روايتان .

الثالثة : يجوز للخائف فوت وقت الوقوف بعرفة صلاة الخوف ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . واختاره الشيخ تقي الدين . وهو الصواب . وهو احتمال وجه في الرعاية . قال ابن أبي الجعد في مصنفه : صلى ماشياً في الأصح .

الرابعة : لو رأى سواداً ، فظنه عدواً أو سباعاً ، فتيمم وصلى ، ثم بان بخلافه ، ففي الإعادة وجهان . ذكرهما المجد وغيره . وصحح عدم الإعادة لكثرة البلوى بذلك في الأسفار ، بخلاف صلاة الخوف . فإنها نادرة في نفسها .

وقيل : يقدم الصلاة . ولا يصلى صلاة خائف ، وهو احتمال وجه في الرعاية أيضاً .

وقيل : يؤخر الصلاة إلى أمته ، وهو احتمال أيضاً في مختصر ابن تيميم . وأطلقهن في الفروع ، وابن تيميم . وهن أوجه في الفروع .

قوله ﴿ وَمَنْ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ لِسَوَادٍ ظَنَّهُ عَدُوًّا . فَإِنَّهُ لَيْسَ بِعَدُوٍّ . فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : لا إعادة عليه .

وذكره ابن هبيرة رواية . وقال في التبصرة : إذا ظنوا سواداً عدواً لم يحز أن يصلوا صلاة الخوف .

فأمره : لو ظهر أنه عدو ، ولكنه يقصد غيره ، فالصحيح من المذهب : أنه لا إعادة عليه ، لوجود سبب الخوف بوجود عدو يخاف هجومه ، كما لا يعيد من خاف عدواً في تخلفه عن رفيقه فصلاها ، ثم بان أمن الطريق . وقيل : عليه الإعادة . قوله ﴿ أَوْ يَنْتَه وَيَنْتَه مَا يَنْتَه . فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ ﴾ .

وهو المذهب أيضاً . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : لا إعادة عليه . وقيل : لا إعادة إن خفي المانع ، وإلا أعاد .

فأمرناه

إمرأهما : لو خاف هدم سور ، أو طمَّ خندق إن صلى آمناً ، صلى صلاة خائف مالم يعلم خلافه ، على الصحيح من المذهب . وقال ابن عقيل : يصلى آمناً مالم يظن ذلك .

الثانية : صلاة النفل منفرداً يجوز فعلها ، كالقرض . وتقدم في أول باب سجود السهو « هل يسجد للسهو في اشتداد الخوف ؟ »